كسر الطوق نحو فضاء التعبير: بحث في إشكاليات الواقع الثقافي في البحرين خلال القرن العشرين

علـــــــوي الهـــــاشـــــمـي

أستاذ مساعد ونائب الرئيس للتخطيط وخدمة المجتمع ، كلية الآداب ، جامعة البحرين .

المجلة العربية للعلوم الإنسانية 11 العدد 20/79

الملخص

إن ارتباط الواقع الثقافي بالواقع العام صار أمراً بَدهيّاً ، لذلك انعكست خصائص الواقع العام على مجمل تفاصيل الواقع الثقافي ، وبخاصة تلك الخصائص الجوهرية التي تميز ذلك الواقع العام في ذاته ، والمرتبطة بسمة «الإشكالية» ، وأعني بالإشكالية هنا قانون التطور الخاص الذي بموجبه تتطور حركة الوقائع والأحداث ، ويتكون التاريخ الثقافي كما يتكون التاريخ العام في البحرين ، وقد كان هذا القانون ذا سمات ثنائية قبل النفط ، وصار بعد اكتشافه وتصنيعه ذا سمات إشكالية بامتياز ، إذ يصعب معه تمييز العناصر الثنائية المتصارعة الخالقة للحالة الإشكالية الراهنة .

وقد تم اختيار هذا القانون (في التصور المنهجي لهذا البحث) عبر ثلاثة مجالات رئيسة تؤطر الواقع الثقافي ، وترسم حركته البيانية المتصاعدة ، وهي مجال التعليم ، ومجال الأندية والمؤسسة الثقافية ، ومجال الصحافة .

ولعل الإضمار والإظهار (التعبير) هما أبرز ما أنتجه قانون الإشكاليات في مسار تطوره الحي عبر المجالات الثلاثة المذكورة . وهذا ما جعل هذه الظاهرة الثقافية المتميزة في ذاتها حالة إشكالية بالطبع ، نظراً لأنها ثمرة من ثمار شجرة الإشكاليات في الواقع العام قبل النفط وبعده .

يرتبط الواقع الثقافي ارتباطاً عضوياً بالواقع العام ، على اعتبار أنه جزء من دائرة المحيط ، ومستوى من مستويات حركتها المتضامنة . وهو ارتباط جدلي بالطبع ، قائم على التأثر والتأثير ، كما أنه ارتباط مركب ذو طبيعة مزدوجة ، تجعل الفعل الثقافي مؤتلفاً مع الواقع العام ، ومختلفاً عنه في آن واحد . فهو مؤتلف معه لأنه جزء منه ، ومن شروطه وقوانيه العامة ، ومختلف عنه لأنه يمثل الخلاصة الجوهرية لتلك الشروط والقوانين العامة ؛ فللفعل الثقافي قوانينه وشروطه الخاصة به ، التي تشكل مظاهر بنيته التكوينية المميزة له ، بوصفه تمثلاً خاصاً وطبيعة خاصة . فهو إذن تعبير عن مظاهر الخصوصية والمكونات النوعية التي تكمن في ركام الواقع العام بأحداثه ومجرياته اليومية وحركته الدائبة . إنه تعبير عن جوهر الواقع العام ، أي عن مواضع التقاطع الإشكالية فيه ، من أجل صياغته صياغة جديدة تختلف عن صياغة الواقع لها ، نظراً لما يؤطرها من درجة الوعي ، وطبيعة الموقف ، وخصوصية الرؤية . بهذا يصير الفعل الثقافي تشكيلاً خاصاً متميزاً لعجينة الواقع ، مع الخضوع الطبيعي والضروري لطبيعة المادة الخام وقوانينها وقابليتها الذاتية .

وما دمنا قد توقفنا في بحث سابق يتصل بالواقع العام[1] أمام المواضع الإشكالية فيه ، والناتجة عن تقاطع ثنائياته ، سواء قبل مرحلة النفط أو بعدها ، فإننا نكون بذلك قد ذللنا الصعوبات التي عادة ما تعترض مثل هذا البحث من أجل ربط الصلة بين الواقعين الثقافي والعام ، وذلك بتحديد مراكز التقاطع الثقافي وأطرافها الثنائية والمركبة ، مما أسميناه بالإشكاليات . وإن تقسيمنا الإشكاليات إلى تقاطعات ثنائية (شبكية ، سكونية) ، وتقاطعات مركبة (مروحية ، متحركة) ، وفقاً لتقسيم الواقع العام إلى مرحلة ما قبل النفط ومرحلة ما بعده ، سيساعدنا هنا على تحسس نمطين (إشكاليين) متميزين من أنماط الفعل الثقافي : نمط ثقافي يتجه نحو مظهر السكونية والجمود (النسبي) الواضح ، نظراً لاعتماده على ثنائيات ما قبل النفط المتشاكلة في تقاطع شبكي وأفقي بسيط ورتيب ومتكرر ، أي تقاطع سكوني[2] ، خاصة إذا كان مصدره التاريخي مرحلة ما بعد النفط . ونمط ثقافي يتجه نحو «التغيير» والحركة المتسارعة ، والإيقاع

الواثب ، والرؤية المعاصرة ، نظرا لتعبيره عن إشكاليات ما بعد النفط المركبة والمتقاطعة في مركز إشكالي مكثف ومتنام في وضعه الإشكالي المطرد إلى درجة تهم كل لحظة فيها بالانفجار .

وإذا كانت إشكاليات ما قبل النفط «الثنائية» التركيب والتقاطع والنمو ، هي نفسها ثنائيات ما بعد النفط «الإشكالية» التركيب والتقاطع والنمو ، وأن الاختلاف وحده يكمن في الرؤية والوعي والموقف ووسائل التعبير ، أي في دفع حركة الواقع العام من وضعها السكوني البسيط ، إلى وضعها الحركي المركب ، فإن اهتمامنا نحن كذلك بحركة الفعل الثقافي لا ينبغي له أن يبتعد عن هذا المنطق الحيوي . فرصد ذلك الفعل في حركته المتنامية المتصاعدة هو ما نحاول تحقيقه في هذا البحث ، كما في غيره من البحوث المماثلة ، مما يدفع بهذا البحث خطوات إلى الأمام .

ولا يتحقق ذلك الرصد ، في إطار منهجنا الإشكالي ، إلا بتلمس الفعل الثقافي المتطور من خلال تلك التقاطعات الإشكالية المميزة له بوصفه بنية خاصة من جهة ، والمرتبطة أشد الارتباط بإشكاليات الواقع العام ، بوصفه بنية عامة من جهة ثانية ؛ فبقدر ما يمتص الفعل الثقافي أنساغه من إشكاليات الواقع العام ، فإنه يتمثلها تمثلاً إشكالياً مختلفاً يميزه بوصفه فعلاً ثقافياً يتجه ببنية الواقع العام التحتية نحو مستويات بنيتها الفوقية ، وهذا ما يجعل الحركة أساس «الفعل» الثقافي وصنوه الملازم له ، حتى يمكن أن يتحقق نمو البنى وتطور مستوياتها من الأسفل إلى الأعلى ، وفقاً لنمو الحركة في عناصرها الواقعية والثقافية من الإيقاع السكوني (البطيء)[3] والمتكرر ، إلى الإيقاع السريع المركب .

وذلك المنطق الحركي التطوري هو الذي سوف يساعدنا منذ الآن ، في تمهيد الطريق لتناول مستويات البحث الأخرى في إطار من الرؤية المتطورة الواضحة ، مع تمسكنا بعنصر «الإشكاليات» الثابت بوصفه منظومة حية وبنية متوالدة ، حتى لا يفضي البحث بتلك الحركة إلى الانفلات اللامحدود «ومن ثم يفضي إلى الاستمرارية الرتيبة والمتكررة ، أي إلى السكونية» ، ولا برؤيتنا إلى

الانفلات المائع اللامنضبط ، أي إلى التسيب المنهجي المتسع دون حدود ، كالدائرة بلا مركز والإنسان بلا ذاكرة .

إن «الإشكالية» مربط الفرس وحجر الأساس في هذا البحث ، فهي مدخل للبحث على كل مستوياته ، وكابح لجماح حركته المتسعة اللامحدودة . وهذا ما يجعله بحثا «إشكالياً» حتى على صعيد المنهج المتبع فيه ، إضافة إلى مضمون الدراسة وموضوعها ، مؤسساً على رصد إشكالية الصراع أو العلاقة الجدلية بين الحركة والسكون ، وهو ما سبق أن عالجناه في قسمي الواقع العام[4] وما سوف نلمسه في بنية الواقع الثقافي بعد الآن . ومثل هذه الإشكالية مرتكز أساسي لكل بحث علمي يتناول واقع الثقافة في البحرين بالتحليل الجاد[5] .

- ١ -

إن إشكالية الواقع الثقافية الرئيسة ، كما ألمحنا ، تتمثل أساساً في تقاطعه الإشكالي الواضح مع الواقع العام ، فيما يمكن أن نسميه إشكالية «الائتلاف المختلف» أو «الاختلاف المؤتلف» ، وهي وجه من وجوه الحركة والسكون في جدلهما المستمر .

وبدءاً يمكن تقسيم مكونات الواقع الثقافي البارزة في البحرين إلى ثلاثة هي : التعليم والصحافة والأندية ، كما اتفق على ذلك معظم الدارسين[6] . وقبل أن نتعرض إلى إشكاليات تلك المجالات الثلاثة ، يعنينا هنا أن نبين الإطار الإشكالي العام الذي تدخل فيه متقاطعاً في مجمله مع حركة الواقع العام ، كما جئنا على ذكرها مفصلا في بحوث سابقة[7] . لأنه من خلال هذا التقاطع الإشكالي الرئيس سوف تنمو زهرة الحركة الأدبية ، وتينع مختلف ثمار الإبداع ، إضافة إلى أنه يمثل المدخل الأوسع لخصوصية إشكاليات الواقع الثقافي بمكوناته المذكورة التي هي بمثابة الأسباب المباشرة في تنمية زهرة الأدب وإنضاج ثمرة الشعر .

إن أول ما يمكن ملاحظته ، في ضوء الوجه الأول[8] من هذه الإشكاليات

بين الواقعين الثقافي والعام ، هو أن الرواد المسهمين في خلق مكونات الواقع الثقافي الثلاثة المذكورة (التعليم والصحافة والأندية) هم أنفسهم زعماء الحركات الوطنية وقادتها والمشاركون فيها ، وهم أنفسهم أعيان المجتمع وتجاره ووجهاؤه ورؤساء القبائل وعلماء الدين ومشايخه ، ممن كانوا يشكلون اقتصاديا طبقات الإقطاع والأرستقراطية المحلية ، ولكن يشكلون فكرياً الشريحة المتعلمة الواعية فيها . فالزياني هو أول زعيم وطني ، وهو أول من دعا وقام بتأسيس قاعدة التعليم في البحرين ، من خلال مدرسة الهداية الخليفية بالمحرق عام 1919[9] . كما أن زعماء حركة الثلاثينيات والخمسينيات هم المبادرون لإنشاء المدارس بعد تلك المدرسة البكر ، وهم أصحاب المشاريع الصحافية ومؤسسو الأندية الثقافية في الفترة نفسها . وهم أيضاً السلالة الطبيعية المنحدرة من شريحة الوعي في طبقة الإقطاع (الريفية) والأرستقراطية التجارية (المدينية) ، كما أنهم عناصر البيئتين المتمايزتين (الزراعية والبحرية) ووجهاء الطائفتين الشيعية والسنية ، وزعماء القبائل المستقرة والوافدة ، والأثرياء المستغلون والوطنيون الواعون سواء بسواء . لذلك وجدنا باحثاً جاداً لواقع الثقافة في البحرين يرى «أن الإرث الثقافي الذي ينحدر منه راهن التنوع والاختلاف في مجتمع البحرين هو خليط معقد من ثقافة مرتحلة عبر تخوم مختلفة»[10] .

وفي هذا التقاطع تكمن إشكالية الواقعين الثقافي والعام ، خاصة في النصف الأول من القرن ، أي قبل انحلال البنى القديمة بصورة واضحة في مرحلة النفط وما بعدها . وقد استمرت آثار تلك الإشكالية (الإصلاحية) حتى بعد أن دخل المجتمع في البحرين ، عبر بنيته الثقافية والعامة ، مرحلته الثورية في منتصف الستينيات .

إن انحدار فئة المثقفين من طبقة الإقطاع والأرستقراطية بمكوناتها الإشكالية (الثنائية) القديمة ، تجعلها حريصة بصورة أو بأخرى على بقاء تلك البنية الإشكالية بطرازها الثنائي البسيط مستمرة في محيط الواقع الثقافي والعام بما يضمن لها مكتسباتها ومواقع أقدامها الطبقية المألوفة . وإن هي مارست دوراً

وطنيّاً (ثورياً في حينه) ، فمن أجل أن تعيد التوازن (خاصة بين السلطة والشعب) للمجتمع كل المجتمع حتى يمكنها هي نفسها أن تعيد توازنها الطبقي المهتز .

وقد قامت تلك الفئة الثقافية ، دائماً ، بدور الوسيط بين النقيض ونقيضه والمقرب بين طرفي الإشكاليات الثنائية . وإن تولدت عن هذه المقاربة وتلك الوساطة لحظة صراع إشكالية ، فهي لا تتعدى لحظة الاحتكاك المباشر قبل أن يبتلع الطرف الأقوى نقيضه الضعيف ، فعلى الرغم من أن مكونات الثقافة الأساسية قد بدأت شعبية وأهلية ، كما يلاحظ الدكتور إبراهيم غلوم بفطنة[11] فإنها سرعان ما خضعت لسيطرة الجهة الرسمية بصورة عامة ، أو انتهت إلى أطر شخصية ضيقة ومحدودة (كالمدارس الأهلية والصحف الخاصة) قبل أن تختنق وتموت .

إن ذلك راجع إلى الانحدار «الفوقي» المميز لكل من فئة المثقفين وقادة الحركات الوطنية حتى الخمسينيات ، مما يجعل انتماءها إلى جذورها أقوى من أي مغامرة «ثورية» تجعلها عرضة لفقدان امتيازاتها الطبقية ومكوناتها الثقافية وانتماءاتها الأولى ، وهذا ما يجعل من «التراث» و«الماضي» السند الأول في إشكالية التطور والتغيير ؛ إذ إن الانطلاق نحو الأفق المقابل لا يمكن أن يتم ، في اعتبار الفئة المثقفة ، إلا في حدود ما يسمح به التراث والماضي والمرتكزات الطبقية الأساس . ولا يخلو هذا الوجه (المؤتلف) من بذور الاختلاف الإشكالي المتقاطع بين حركة الواقع العام وحركة الواقع العام وحركة الفعل الثقافي ، إلا أنها كانت بذوراً كامنة لم تتهيّأ الظروف لانبثاقها ونموها بقوة وعنف إلا بعد انقضاء فترة الخمسينيات ، ومرور الفعل الثقافي الطاغي في مرحلة مهمة من الاختمار ساعدت على انفجار تلك البذور بصورة حقيقية متصلة بصلب الواقع وتربته ، وذلك مع انفجار حركة الستينيات السياسية . وهنا تتشكل ملامح الوجه الآخر المختلف من وجهي الواقع الثقافي ، دون أن يخلو هذا الوجه بدوره من رواسب الائتلاف مع ما سبقه ، خاصة في إطار منظومة الوطن . وذلك أمر

طبيعي في كل حلقات التحول والتغير الاجتماعية ، مهما بدا انعطافها أو انحرافها ملحوظا عما قبلها .

- ٢ -

لا بد أن نشعر ، إذا نحن حاولنا تتبع مسار المكونات الثقافية الثلاثة (التعليم والصحافة والأندية) في اطرادها ونموها ، تتبعاً دقيقاً ، باهتزازات شبكة إشكاليات الواقع العام بقسميه ، وبذبذباتها الإشكالية المتقاطعة ، وهي تدب دبيباً واضحاً أو خفيّاً تحت مكونات الفعل الثقافي المطرد . وهذا هو وجه التطابق والائتلاف بين واقع الثقافة والواقع العام ، كما أن الخط الإشكالي واضح في نموه وتطوره من حيز الثنائية (مرحلة ما قبل النفط) إلى حيز التركيب الإشكالي (مرحلة ما بعد النفط) .

ويمكن ملاحظة ذلك الدبيب الخفي ونمو خطه الإشكالي المذكور ضمن المكونات الثقافية الثلاثة على النحو الآتي :

٢ ـ ١

في مجال التعليم نجد أن إقامة مدرسة الهداية الخليفية في (المحرق) بتبرعات من التجار والأهالي هناك ، يقابله إقامة مدرسة الهداية الخليفية في المنامة بعد بضع سنوات بتبرعات من تجار المنامة وأهاليها ، وهنا تنعكس إشكالية الاتصال الجهوية بين العاصميتن المتنافستين على حكم البحرين وتسيير أمورها : المحرق والمنامة .

ثم يتبع تلك المدرستين (الجهويتين) تأسيس المدرسة الجعفرية في المنامة بتبرعات من تجار الشيعة وأهاليهم في العاصمة خاصة وفي الريف أيضاً . وهنا تتقاطع الإشكالية المذهبية مع الإشكالية الجهوية ، ويشير الدكتور الرميحي بوضوح إلى هذه المسألة قائلا : «إن الحكومة أنشأت «لجنة التعليم» برئاسة الشيخ عبدالله بن عيسى للإشراف على هذه المدرسة ، وكانت هذه اللجنة مؤلفة من كبار وجوه السنة ، على حين أبعد الشيعة عنها[12] . ولا نشك في أن ذلك الإبعاد

كان سبباً كافياً ومباشراً لقيام الشيعة بإنشاء مدرستهم الجعفرية (نسبة إلى جعفر الصادق إمام الشيعة)[13] .

ولم تكن الإشكالية القومية غائبة عن تأسيس المجال التعليمي وقت إنشاء مدرسة الهداية بالمحرق ، إذ لم يخل إنشاء هذه المدرسة الأولى من المصاعب البدائية ، بسبب الخلاف بين العرب والإيرانيين حول المنهاج المقترح لها[14] ، إضافة إلى وجود بذرة إشكالية السلطة والشعب في تلك التربة التأسيسية ، مما جعل أكثر المؤرخين حائرين في تحديد من يكون صاحب الفكرة أساساً : الزعيم الوطني (الزياني) ، أم الشيخ عبدالله بن عيسى (ابن حاكم البحرين) والمدير الأول لمجلس المعارف؟[15] . كما يبرز وجود هذه البذرة الإشكالية في عملية ترحيل أول مدير لأول مدرسة في البحرين والخليج ، حسبما يذكر الرميحي إذ «أدى ترحيل الإنجليز للشيخ حافظ وهبة سنة 1922 ـ بحجة أنه داعية سياسي ـ إلى تخلق مصاعب في وجه هاتين المدرستين» ، يعني «الخليفيتين» . «أما الإشكالية الطبقية فقد ساعد التعليم لا محالة على بلورتها وتطوير الوعي بها ، مع تبلوره هو وتطوره بوصفه جهازاً أيديولوجيّاً ، خاصة بعد تحكم الدولة فيه ؛ إذ أصبح مسيراً تسييراً رسميّاً ، ذلك أن أجهزة الدولة ، ومن ضمنها المدرسة بوصفها جهازاً أيديولوجيّاً ، لا تخلق انقساماً طبقيّاً ، ولكنها تسهم فيه ، وهكذا تسهم أيضاً في إعادة إنتاجه الموسعة»[16] .

وكان من الطبيعي أن تتقاطع معظم إشكاليات الواقع العام ، بل كلها ، في مجال التعليم بما هو واحد من أبرز المكونات الثقافية المعاصرة التي حاول بها مجتمع البحرين الانتقال من واقع ما قبل النفط إلى ما بعده في خطوات غاية في السرعة إلى حد القفز وحرق المراحل أحياناً كثيرة . لأن المجتمع في تحجر إلى فترة طالت كثيراً ، مما جعله يختزن من الأشواق والتطلعات الإنسانية في التقدم والتغيير والخروج من شبكة التقاطعات الإشكالية الرتيبة ، حين أدرك استمرارها الممل ، وأحس بانحباس دائرتها المفرغة . وقد وجد في التعليم ضالته الأولى المنشودة ، وهذا ما جعل «عامة الناس» يقبلون عليه تبرعاً ودعماً وتأسيساً ، كما

جعل السلطة السياسية ، التي كانت بيد الإنجليز وقتها ، تتخوف من ذلك الإقبال والنهم ، لتتدخل بأسرع ما يمكن لوضع زمام الأمور في يدها .

ويلخص الرميحي ما عنيناه من تقاطع إشكاليات الواقع العام (السكونية)[17] في مجال التعليم ، في هذه الصورة الدقيقة المركزة التي يصف بها مرحلة التأسيس قائلا : «وكان المنهاج ، كما هو متوقع ، في السنوات الأولى في معظمه دينياً ، فيما عدا المبادئ الأولية للقراءة والكتابة والحساب ، التي اقتبست من مناهج بلدان عربية أخرى ، أما حضور الطلاب في هاتين المدرستين فلم يكن كافياً ، إذ كانوا يتغيبون في موسم صيد اللؤلؤ أو الصيف عندما تترك أسرهم المدن وتذهب إلى شواطئ البحر ، بالإضافة إلى غيابهم في شهر رمضان عندما تفرض عليهم أسرهم قراءة القرآن في المنازل حتى وقت متأخر من الليل فلا يستطيعون الحضور إلى المدرسة في النهار[18] . وإذا كان مجال التعليم عدسة ضوئية مجمعة لإشكاليات الواقع السكونية وبوتقة جيدة لصهرها وذوبانها ، فإن إشكاليات الواقع المتحركة هي التي منحت التعليم هذه القدرة الفاعلة ، بل هي المسؤولة عن تفجيره بوصفه مكوناً حركياً فاعلاً من مكونات الفعل الثقافي في شبكة تراكم إشكاليات الواقع السكونية . وتقف على رأس تلك الإشكاليات الجديدة إشكالية المعاصرة التي بمقتضاها انقسم الواقع العام والواقع الثقافي على أثره إلى قسمين : قديم سكوني متشابه ، وجديد حركي متغير[19] . وتدخل في إطار هذه الإشكالية المعاصرة الواسع جميع صور الإشكاليات الحركية التي بدأت أول حلقاتها بتغلغل النفوذ الاستعماري الأجنبي (البريطاني) عبر أداة التبشير الإشكالية . وقد وجدت في التعليم أول تجسيد لها . وكان ذلك في وقت مبكر سبق جميع أنواع التعليم الحديث في البحرين ، إذا ما نحن تجاوزنا التعليم الديني السائد منذ القدم والمتعارف عليه في شكل (الكتاب) أو (المطوع) بوصفه أحد عناصر الواقع العام السكونية[20] . فالاستعمار هو أول من فكر في تجاوز ذلك الواقع السكوني ، وإن كان ذلك في حيز ضيق تمثل في إقامة مدارس خاصة وصغيرة ، ولكن خطوته هذه كانت مبكرة جداً على غيرها من الخطوات التالية لها في المجال نفسه ، فهي تمثل لدى المؤرخين «أول دخول التعليم العصري

إلى الجزيرة»[21] ؛ حيث تأسست أول مدرسة للتعليم بالأسلوب الغربي الحديث في البحرين على يد البعثة التبشيرية الأمريكية التي بدأت أعمالها سنة 1892 في البلاد بوصفها بعثة مستقلة ، ثم ألحقت منذ 1894 بالكنيسة الإصلاحية الأمريكية[22] .

وقبل الحرب العالمية الأولى ، تأسست المدرسة الخاصة الثانية ، فكانت مدرسة لتعليم الفارسية لأبناء الأقلية الإيرانية في البحرين ، وقد استمرت فعالية هذه المدرسة منذ حينها حتى وقت قريب ، وإن بقيت في إطار مستمر من العزلة والانغلاق كادت فيه أن تضمر أحياناً ، في حين ازدهرت المدارس الغربية الخاصة وتطورت ، وهذا في حد ذاته يعكس العلاقة الجدلية الخفية بين سكونية إشكاليات ما قبل النفط وحركية إشكاليات ما بعده ، مما ينقل إشكالية القومية من طورها السكوني الثابت (العرقي) إلى طورها الحركي المتغير والمتأثر بمعطيات العصر السياسي (ضمن المفهوم السياسي الحديث) .

ولئن بقيت هذه الخطوة التعليمية (الأجنبية) الأولى محدودة ومحصورة في حدود المدارس الخاصة ، فسبب ذلك أنها اصطدمت بإشكاليات الواقع السكوني المتجذرة في تربة المجتمع البحريني ؛ مما جعل نموها صعباً ، وتنفسها ضيقاً ، «وعلى الرغم من أن اثنتين من المدارس الخاصة تأسستا قبل الحرب العالمية الأولى ، فإن تأثيرهما المحلي كان محدوداً جداً ، حيث كانت إحداهما مدرسة لغير المسلمين ، والأخرى لغير العرب»[23] . ويلخص أحد المبشرين (ريتشر) هذا التصادم الإشكالي بقوله سنة 1910 «إن التعليم وقيام النساء بالعمل مازال في مراحله الأولى في (الخليج) ، وذلك نظراً للمعارضة الشديدة التي تلقاها هاتان الناحيتان» ، نتيجة ما يصفه ريتشر «بغباء وتعصب المسلمين»[24] . وفي الجملة الأخيرة تكمن ذروة الإشكالية التي واجهت مهمة ذلك المبشر الاستعماري المعاصر في تقاطع خطوطها بين الواقعين السكوني والحركي من جهة ، والثقافي والعام من جهة ثانية .

وإذا كان مثل ذلك القول الحاقد يعكس نفسية المستعمر ونظرته الفوقية

المتعالية ، فإنه يعكس كذلك يأسه واضطرابه وعدم فهمه طبيعة إشكاليات الواقع السكونية (ربما بسبب هذه الصفة السكونية نفسها) .

غير أنه من شأن مثل تلك النظرة الاستعمارية المتعالية ، وذلك السلوك التبشيري (التعليمي) المتحدي (بتعصبه وحداثته على السواء) شروط الواقع السكونية السادة ، أن تحرض هذه السكونية على الحركة وتستفزها للمقاومة والتحدي ، وردود الفعل المختلفة ، مما يمحض إشكالية المعاصرة التي ذكرناها إطاراً عاماً لصور الإشكاليات الأخرى .

وليس مستبعداً بعد ذلك ، بل من المنطقي جداً ، أن تكون خطوات التعليم الحديث الأولى ، والتي تقاطعت مع إشكاليات الحركة الوطنية وغيرها من الإشكاليات حسبما بينا ، ردود فعل طبيعية صادرة عن إشكالية المعاصرة التي فرضها وجود النفوذ الاستعماري الأجنبي من خلال أداته التبشيرية التعليمية المحدودة .

وربما يفسر هذا التصادم الإشكالي على الصعيد الحضاري ردود الفعل المتناقضة من عملية التعليم في البحرين[25] ؛ مما زاد في إشكالية السكون والحركة التي ميزت العلاقة الجدلية بين واقع ما قبل النفط وواقع ما بعده ، بحيث أفرزت تلك العلاقة صورتها الإشكالية في واقع الثقافة عبر جميع مكوناته ، وعلى رأسها مجال التعليم ، حين جعلت المحافظة على الأصول وتراث الماضي في مواجهة إشكالية مع الرغبة في التغيير والحركة والتجديد ، وهذه إحدى المميزات العامة ، خاصة في المراحل الثقافية المبكرة ، «إذ إن للتغييرات الاجتماعية نتائج مختلفة على الفئات المتعددة في المجتمع ؛ فبعض هذه الفئات ترحب بالتغيير ، وبعضها الآخر يعارضه بشدة ؛ لأن هذا التغيير يمثل تهديداً لمصالحها ، بينما تقاومه بعض الفئات الأخرى ، وذلك لأسباب تتعلق بطبيعتها المحافظة»[26] .

ولكن سرعان ما تتابع الفعل الثقافي ، عبر مجال التعليم ، متجاوزاً تلك اللحظة التصادمية الأولى في إشكالية المعاصرة ، نحو إشكاليات متوالدة ليس في مجال التعلم وحده ، بل في مجالات أخرى جعلت من الواقع الثقافي أكثر

إشكالية وتركيباً مع تسارع الخطى وتراكم التجارب وتداخل المكونات الثقافية ؛ إذ «التعليم هو أحد عوامل إحداث التغيير الاجتماعي ، وذلك بخلق استعداد أكبر للتحرك في داخل المجتمع»[27] . وعلى الرغم من أن التعليم ، كما يقرر الرميحي ، «لم يؤد حتى الآن إلى تحولات اجتماعية كبيرة ، إلا أنه حرك القوى السياسية في الجزيرة من خلال تمكين الطلاب من وعي الأحداث السياسية في البحرين والعالم العربي ، فكان الطلاب أول قطاع بادر إلى الإعلان عن تظلمه وعن وجهات نظره في الأمور التي ترفض الأمر الواقع ، سواء محليّاً أو خارجيّاً ، وكما يقول السير تشارلز بيلغريف «لقد كان طلاب المدارس هم أول من أدخل عادة الإضراب إلى الجزيرة ، إذ كانوا دائماً مستعدين للخروج إلى الشوارع بمبادرة ذاتية لدعم الحركات السياسية والعمالية ، وعلى هذا الأساس يمكننا القول إنهم كانوا وما زالوا طليعة الحركات السياسية في الجزيرة»[28] .

ولم يكتف مجال التعليم بهذه التقاطعات الإشكالية (المحلية) التي تمت في إطاره ، بل اتسع إلى أكثر من ذلك ، مما يتضح من متابعة الرميحي ورصده للفعل الطلابي في الواقعين الثقافي والعام ، داخليّاً وخارجيّاً ، حين يقول مستطرداً «ولم تكن سلطات الجزيرة راضية عن الوضع هذا ، فوضعت اللوم على المدرسين غير البحرانيين ، وخصوصاً المصريين ، الذي اتهموا مرات عديدة خلال الخمسينيات بنشر مبادئ سياسية مثيرة للشغب بين طلاب البحرين» ، ويقول السير تشارلز بيلغريف في هذا الصدد «لقد أصبح المدرسون المصريون بعثات متحمسة لنشر تعاليم الناصرية الخطرة»[29] .

وهكذا نجد أنه كلما تطور مجال التعليم ، أصبح قادراً على استقطاب إشكاليات الماضي السكونية ، وتشكيلها في صور وصياغات جديدة ، تمثل إشكاليات المرحلة الجديدة في حركتها الواقعية المتسعة والمتكاثفة باستمرار . كما يفسح تطور التعليم ـ خاصة في نقاط تقاطعه الإشكالية ـ المجال لبروز مكونات الفعل الثقافي الأخرى ، كالصحافة والأندية والجمعيات الثقافية ، مما يجعل الواقع الثقافي أكثر نضجاً وتبلوراً واستعداداً لإنتاج ملامح الحركة الأدبية الأولى التي

تساعد بدورها على تجذير الفعل الثقافي في تربة الواقع العام ، بقدر ما تتصل بها من خلاله في دورة من الحياة والخصوبة لا تتوقف . وهذا من شأنه أن يجعل من توالد الإشكاليات وتداخلها وتشابك إعادة إنتاجها المتطور قانوناً مستمراً بنيته الأساسية والبسيطة ثنائية (الحركة والسكون) .

ومن هنا تنعقد صلات الارتباط الأولى بين التعليم والأدب في مراحله المبكرة ، وذلك من خلال تقاطع إشكالية الواقعين الثقافي والعام في تطورها من مستوى الثنائية البسيطة (العلم والجهل ، المحافظة والتجديد ، العرب والغرب ، الماضي والحاضر . . .إلخ) إلى مستوياتها الإشكالية المركبة ، خاصة عبر تطور الحركات الوطنية والسياسية وصراع المجتمع الطبقي وغير ذلك .

وليس اشتغال أديبين وشاعرين بارزين من شعراء البحرين في مطلع الثلاثينيات والأربعينيات[30] بالتعليم مباشرة ، وإنشاؤهما المدارس[31] ، إلا تعبيراً عن تلك الرابطة المبكرة بين التعليم والأدب الصادرة كما ذكرنا عن إشكالية الواقعين الثقافي والعام ، مما وسم الأدب والشعر في تلك المرحلة بما سمي بالشعر التعليمي أو الإصلاحي أو شعر المناسبات أو غير ذلك .

٢ ـ ٢

لم يكن مجال الأندية والمؤسسات الثقافية ، بوصفه واحداً من مكونات الفعل الثقافي ، بمنأى عن قانون الإشكاليات وتطوره من البساطة الثنائية السكونية إلى التركيب الإشكالي المتحرك ، تماماً كما هو الشأن في مجال التعليم ، وإن يكن مجال الأندية يمثل درجة أعلى من درجات تطور الفعل الثقافي لأنه أثر من آثار التعليم وحصيلة نوعية متميزة عنه ، فلا عجب إذن إذا ما تقاطع المجالان في أكثر من نقطة ، مما ينتج عن ذلك ، على المستوى الأفقي ، شبكة من العلاقات الإشكالية اتسم بها الوضع الثقافي في بعض مراحله ، كما سنوضح .

وإذا كان مجال التعليم قد مثل نقطة الاحتكاك الفكرية الأولى لمختلف إشكاليات الواقع السكونية والمتحركة ، وغدا مع نمو التجربة التعليمية مركزاً

لتقاطع تلك الإشكاليات ونموها وتفجرها وتوالدها المستمر ، فإن مجال الأندية سوف يمثل الساحة العملية وبؤر الالتقاء التي تتفاعل فيها تلك التقاطعات الإشكالية بصورة أكثر موضوعية وقرباً وإنتاجية ، مما يحوّلها إلى فعل ملموس في الواقع الثقافي ، قادر على الانغراس بعمق في تربة الواقع العام تحته ، وعلى الامتداد نحو أفق الإبداع النوعي وسماء الخلق فوقه ، وهذا من شأنه ، بالمقابل ، أن ينتج شبكة من العلاقات الإشكالية المتقاطعة على المستوى الرأسي ، بين الفعل الثقافي في تطوره عبر مجال الأندية بعد مجال التعليم ، والواقع العام من جهة ، والحركة الأدبية من جهة ثانية . ويمكن هنا أيضاً تتبع نمو مسار الإشكاليات ودبيبها الخفي أو الواضح ، وهي تصوغ هذا المستوى الأرفع من مستويات الفعل الثقافي ، تماماً كما فعلنا مع المستوى التعليمي السالف ، وإن كنا بحاجة هنا إلى الاختصار تجنباً للتكرار ، خاصة وأن المجالين (التعليم والأندية) تتواكب خطواتهما وتتوازى في معظم المراحل .

كانت الشرارة التاريخية الأولى التي أضرمت في صدور الشباب البحريني الجديد نار الرغبة في تكوين الأندية والمؤسسات الثقافية ، هي ذات الشرارة الاستعمارية (التبشيرية) التي بلورت تجربة التعليم ، والتي سميناها «إشكالية المعاصرة» ؛ ففي عام 1913 اجتمع بعض الشباب المتوثب من ذوي المعارف العامة أو المدرسية التي تلقوها خارج البحرين ، مثل الجامع الأزهر ، وجامعة عليكرة بالهند ، وممن ينتمون تقريباً إلى مختلف العناصر الإشكالية من طائفية وطبقية وسياسية التي كانت تؤلف واقع البحرين آنذاك «وقرروا تكوين مكتبة عامة يديرونها لتضم شتاتهم بدلاً من مكتبة الإرسالية التبشيرية في المنامة التي كانوا من روادها وتركوها بسبب ما تثيره من شعور سيئ في عامة الناس في البحرين لأنها مكتبة تبشيرية»[32] ، وقد أضيف إلى تلك المكتبة التبشيرية (نادي المنامة) ، «وكان مما ضاعف خطر هذا النادي تولي أحد الأزهريين غير الواعين إدارته ، مما اعتبره الإصلاحيون في البحرين ـ آنذاك ـ تحدياً بارزاً لفكرتهم التي كان من أهدافها الوقوف أمام المبشرين ومحاولة تمجيد أعمالهم ، فكيف بهم وقد استطاعوا كشف موقع جديد في تأسيس نادٍ لهم والتأثير على شاب بحريني

للقيام بإدارته[33] ، وربما يكون إنشاء ذلك النادي التبشيري حافزاً لأعضاء المكتبة البحرينيين على أن يحولوها ، بالمقابل ، إلى نادٍ[34] .

وسرعان ما تحولت تلك المكتبة إلى «نادي إقبال أوال» الذي تميز بنشاطه التحرري في إطار ذلك الوقت ، خاصة من الناحية الدينية ، مما يعكس عنصر التحدي ورد الفعل إزاء سياسة التبشير الاستعمارية (المتعالية) التي تحدثنا عنها ، غير أن هذه النظرة التحررية لا بدّ أن تجد نفسها متجهة صوب رؤية الاستعمار الأجنبي نفسها ، عبر إشكالية المعاصرة ، مديرة ظهرها شيئاً فشيئاً عن معطيات الواقع (خاصة الديني) الذي انبثقت في الأساس لتدافع عنه .

وهذا ما حدث بالفعل إذ يقول معاصرو تلك الفترة «إن ظهور هذا النادي أثار ضجة كبيرة ، وأخذ الناس يتناقلون عنه الأقاويل بتشجيع من «المطاوعة» الذين أزعجهم اشتراك النادي في مجلتي «المقتطف» و«المنار» ، وهما من المجلات المتحررة ، الداعية إلى التجديد»[35] . ونتيجة لذلك الصراع الإشكالي بين القديم والمتحرر ، خاصة في إطار الدين ، أغلق النادي بعد شهر[36] ، أو بعد ستة أشهر[37] من افتتاحه ، لتعود تلك الشرارة الإشكالية إلى الصدور ، وتمر بفترة لازمة من التخمر والتخلق الجديد ، قبل أن تنطلق مرة أخرى بقوة وخطى أرسخ ووعي أشد .

ولم يمض عقد من الزمان على انطفاء شرارة «نادي إقبال أوال» بالمنامة حتى تأسس «النادي الأدبي» بالمحرق عام 1920 ، وهو أول خطوة نوعية متخصصة في إطار الواقع الثقافي ، إذ قام بتأسيسه جماعة من الأدباء والشعراء تشكل خلاصة نوعية ناضجة لتجربة النادي الموءود ، الذي اتسمت جماعة أعضائه بسمة الثقافة العامة والمعارف المتعددة كالدين والتاريخ والأدب واللغة والسياسة والفكر ، وإن جمعتهم رؤية متقاربة تنم عن آراء متحررة في الدين بمقياس ذلك الزمن كما ينوه الأنصاري[38] .

وقد تميز النادي الأدبي ، حين نستعرض أسماء أعضائه المؤسسين خاصة والمشاركين أيضاً ، بنخبوية ثقافية أرستقراطية عربية قبلية سنية ، تنتمي في

معظمها إلى قبيلة الحكم وفروعها . وعلى الرغم من تقاطع هذا الكيان الأدبي الأول مع معظم تقاطعات الواقع الإشكالية ، كما هو واضح من تركيبة أعضائه ، فقد وجهته رؤية تحررية (بمقياس ذلك الزمن أيضاً) تتمثل في الدعوة إلى الإصلاح ، ويؤطرها الإطار القومي العربي أكثر من الإطار الديني ، نظراً لخصوصية اهتمامه الأدبي والشعري بصفة خاصة ، مما عرضنا له بالتفصيل في بحث آخر[39] .

ويتمثل تجاوز النادي الأدبي للإطار الديني وارتباطه بالإطار القومي ، في الاحتفاء بالمفكرين العرب من المسيحيين من أمثال المفكر أمين الريحاني ، وقد أثار ذلك الاحتفاء ، فعلاً ، حفيظة رجال الدين ، المحافظين منهم على وجه الخصوص ، لا في البحرين فحسب ، بل في سائر منطقة الخليج ، ولاسيما الأحساء .

وإذا كان عامل التشدد الديني هو الذي قضى على تجربة النادي الأول ، فإن العامل السياسي ، بدرجة أساسية ، هو الذي وضع النادي الثاني على طريق النهاية بعد مقاومة إصلاحية عروبية مستميتة ، امتدت على أكثر من عقد من السنين ، إذ «أغلق بحيلة استعمارية» بعد اتساع قاعدة نشاط أعضائه ، وتدفق آرائهم الإصلاحية ، وخاصة ما يتعلق منها بالوضع السياسي[40] . وقبل أن يلفظ النادي الأدبي أنفاسه الأخيرة ببضع سنوات ، أنشئ «المنتدى الإسلامي» عام 1928 . ولا يحتاج أن نستعرض قائمة أسماء مؤسسيه لكي ندرك تقاطعه الإشكالي مع النادي الأدبي ، وأنه يمثل رد فعل إشكاليّاً لمواصفات ذلك النادي وتركيبة أعضائه وتوجهه العام ، فمن اسم «المنتدى الإسلامي» وصفته ، يمكن إدراك التقاطع الإشكالي المبكر بين الدعوتين القومية (العربية) والدينية (الإسلامية) ، وهذه الإشكالية ، وإن كانت انعكاساً ، في تفجرها الزمني آنذاك ، لما كان يدور في الوطن العربي من صراع حاد بين الجامعتين العربية والإسلامية ، كما كانتا تدعوان حينها ، فإنها قبل ذلك تعبير صميم عن واحدة من أبرز إشكاليات الواقع العام في البحرين .

غير أن ما يلفت الانتباه ، حقاً ، هو الطابع الخفي الذي استتر به ذلك التقاطع الإشكالي المتمثل في نشاط الناديين الأدبي والإسلامي ، دون أن ينفجر على سطح الواقع في هيئة صراع ثقافي ملموس ، أما من يدقق النظر ويطيل التأمل في بعض المظاهر الفارقة بين الناديين ، فيمكنه بسهولة تعرف طبيعة ذلك الصراع المبطن ، فمعظم أعضائه المؤسسين هم من فئة التجار الصاعدة ومن الهولة[41] ، كما أنه ليس بينهم من له اهتمام ثقافي محدد ، أو موهبة أدبية معينة[42] ، لذلك اقتصرت منصة المنتدى الإسلامي ، كما يذكر مبارك الخاطر ، على شعراء لامعين من المنطقة العربية ومنطقة الخليج ، «ولكن العجب أن تقتصر على هذه الأسماء اللامعة فقط ، بينما هناك من الأسماء اللامعة الأخرى (يعني من شعراء البحرين ، وخاصة أعضاء النادي الأدبي) ما يطاول أسماء تلك القائمة كالشيخ إبراهيم بن محمد الخليفة ، ومحمد بن عيسى الخليفة وآخرين ممن أوردنا بعض أسمائهم في قائمة الشعراء ، ولكنهم لم يكونوا من فرسان منصة المنتدى»[43] . وعلى الرغم من أن المنتدى قد اهتم أساساً بالشؤون الإسلامية ، فأقام الاحتفالات بالمناسبات الدينية ، كما يذكر د .جمال زكريا قاسم ، فقد احتفل أيضاً بالمناسبات القومية ، وأظهر اهتماما بالحركة الأدبية والثقافية في البحرين ثم «تحول إلى منتدى سياسي»[44] .

وإذا كانت تلك التهمة (السياسية) كافية وحدها للقضاء على المنتدى الإسلامي وقبله النادي الأدبي ، فذلك لأن السياسة أخذت تعني بؤرة إشكالية مكثفة تتقاطع فيها مجمل إشكاليات الواقع المتحركة ، خاصة (ما بعد النفط) في محاولة لتذويب إشكاليات ما قبل النفط السكونية ووضعها في صيغة إشكالية جديدة . ويلتفت مبارك الخاطر ، تاريخياً ، إلى كل ذلك أثناء رصده لنهاية كل من النادي الأدبي والمنتدى الإسلامي ، التي لم يكن تزامنها المتقارب محض مصادفة ، فيقول : «في أواخر عام 1932 بدأت المعوقات تبرز شيئاً فشيئاً ، ليس أمام المنتدى الإسلامي فحسب ، بل أمام المؤسسات الثقافية الأخرى ، كالنادي الأدبي في المحرق الذي بدأ العد التنازلي في انهياره أيضاً ، فقد بدأت أولى هذه المعوقات تبرز في ظهور متغيرات في البنية الأساسية لشعب البحرين . كانت أهم

تلك المتغيرات ذلك التحول الكبير الذي حول شغيلة البحرين من صناعة الغوص والفلاحة ، إلى صناعة النفط ، مما جعل مؤسسات ثقافية مثل النادي الأدبي والمنتدى الإسلامي لا تلبي الحاجات الثقافية لجيل النفط ، فقد بدأ عصر النفط في البحرين يستقطب جهود زهرة شباب البحرين ، سواء كانوا عاملين في مجال النفط أو منغمسين في التوسعات الكبيرة للحركة العمرانية والتجارية الجديدتين آنذاك ، كان من هؤلاء الشباب من هم أعضاء مؤسسون في المنتدى الإسلامي ، وكان جل آباء هؤلاء من أنشط رجال التجارة في البحرين ، فأصبح من الطبيعي أن يستعينوا بأبنائهم . . . فكان أن تقلص نشاطهم في منتداهم»[45] ، ثم يروي الخاطر تلك الحادثة (السياسية) التي أفضت إلى إغلاق المنتدى ، والتي «تفجرت بعد ليلة التأبين التي أقامها المنتدى الإسلامي لأربعينية الشيخ عيسى بن علي الخليفة»[46] حاكم البحرين المعزول وقتها .

والحقيقة أنه منذ تلك الحادثة دخل الواقع الثقافي عبر مؤسساته الثقافية ، تقاطعه الإشكالي الأبرز والأهم مع «السياسة» التي مثلت ، كما ذكرنا ، بؤرة إشكاليات الواقع الجديد ، مما كان له أثره العميق في مجمل مسار الفعل الثقافي في جميع مراحل تطوره حتى الوقت الراهن ، وسنرى كيف أن ذلك التقاطع الإشكالي بين الثقافة والسياسة ، قد ساعد من ثَمَّ على إنضاج المكونات الثقافية نفسها ، وأعطاها طابع الخصوصية والتمايز في منطقة الخليج في وقت مبكر ، وهذا ما جعل الوقت ملائماً جداً لتفتح زهرة الأدب والشعر على فروع شجرة الثقافة المتنامية ، على الرغم من عوامل الكبت والقمع والضيق ، وربما بسبب تلك العوامل .

ومنذ أن تم إغلاق كل من النادي الأدبي والمنتدى الإسلامي لأسباب «سياسية» كما بينا أصبحت «السياسة» حتى وقت قريب إشكالية الفعل الثقافي الأولى من جهة ، وحساسية السلطة الأولى أيضاً من جهة مقابلة ، مما أسهم في تكريس إشكالية «السلطة/ الشعب» ، وإشكالية «الحريات العامة» ، وعلى رأسها حرية الفكر والتعبير .

وقد دفعت إشكالية السياسة الفعل الثقافي إلى مزيد من الاهتمام بأمور السياسة ، بوصفها رد فعل طبيعياً لفعل المنع والقمع السياسي ، غير أن الاهتمام السياسي اتخذ له ، هذه المرة ، مساراً مغايراً لما كان عليه في الماضي من صراحة ووضوح في التعبير عن الرأي ، فقد صار اهتماماً «مقنعاً» بعدد كبير من الوجوه المشروعة ؛ كالرياضة والثقافة والمسرح والأدب والتعليم والدين ، إلى غير ذلك من مسارب وقنوات تفضي في النهاية إلى «فِناء» السياسة .

ولذلك نلاحظ جميع الأندية التي أنشئت بعد الناديين المذكورين ، قد تقنعت بواحد أو بآخر من الأقنعة المذكورة ، فنادي البحرين 1937 ابتدأ فريقاً رياضيّاً في مدينة المحرق ، ليصبح أكبر بؤرة سياسية اختزنت بذور حركة الخمسينيات الوطنية ، وقد قطع النادي هذا البون الشاسع بين نقطتي الرياضة والسياسة عن طريق الثقافة والأدب ؛ فقد اهتم النادي بشؤون الثقافة والأدب ، ثم امتد نشاطه لمناقشة الأوضاع السياسية في البحرين في أثناء وجود الاستعمار ، وركز جهوده في هذه الناحية ، لذا كان منبعا أصيلاً للانتفاضات الشعبية في الخمسينيات[47] .

ولم يكن الشأن مختلفاً كثيراً مع نادي العروبة ، الذي تأسس عام 1939 في المنامة «وقد جعل الثقافة وشؤون الأدب خاصة هي الارتكازة الأساسية لنشاطه»[48] . وكذلك الأمر مع «النادي الأهلي» الذي تأسس في المنامة أيضاً وفي العام نفسه ، واهتم أساساً بالنشاط المسرحي ، ثم «نادي الإصلاح» بالمحرق عام 1946 ، في مدينة الحد الذي «لا يختلف في شكله وأهدافه عن بقية الأندية»[50] .

ومن الأسباب المباشرة التي دفعت الأندية إلى «تقنيع» السياسة بتلك الوجوه المختلفة ، سواء عن وعي أو عن غير وعي ، إلحاح السلطة السياسية عليها بعدم التدخل في الشؤون السياسية شرطاً أول لقبول الاعتراف بها رسميّاً ، وهو الشرط الذي مثل عبئاً ثقيلاً على الحركة الثقافية ، ووجّه حركة الفعل الثقافي من العلانية إلى الخفاء ، مما أثر على الحركة الأدبية بعد ذلك ووسع من المسافة بين

السلطة والشعب على صعيد الواقع والثقافة ، بقدر ما جعل من السياسة والثقافة طرفين في إشكالية ثنائية قادر على التوالد وإعادة الإنتاج في صورة وصياغات متعددة ، كان من بينها ملامح الحركة الأدبية الأولى ، خاصة وأن إشكالية السياسة كانت تجذر نفسها في الخفاء غالباً ، وتحت ستار الفعل الثقافي ومتمازجة معه أو متلابسة به ، وسوف يعتبر ذلك أحد الأسباب التي جعلت «الترميز» المدماك الأساسي الذي قامت عليه حركة الأدب عامة ، والشعر بصفة خاصة . على النحو الذي فصلنا فيه القول في بحثنا عن «إشكالية الحركة الشعرية» المشار إليه سابقاً .

إن من أوضح الأدلة على تجذر إشكالية السياسة في بنية الواقع الثقافي ، عبر مجال الأندية ، الدور السياسي المركزي الذي قامت به جمعية الأندية دون استثناء في حركة الخمسينيات الوطنية ، مما جعل إشكالية السياسة تتقاطع مع عدد من الإشكاليات المعاصرة كإشكالية السلطة/ الشعب ، وإشكالية الحريات العامة . ففي «هذه الفترة (1938 - 1953) أسهم البحرانيون في إنشاء العديد من النوادي والجمعيات التي تأسست ظاهرياً لتكون نوادي وجمعيات رياضية ، إلا أنها تطورت بسرعة إلى بؤر للفكر السياسي ولتبادل الآراء والأفكار»[51] ، ومنذ مطلع الخمسينيات أزاحت تلك الأندية عن وجهها الأقنعة المختلفة التي تقنعت بها «فانشغلت العناصر النشطة في الأندية بالعمل الوطني» [52] ، كما غذت الأندية بؤراً سياسية ثقافية وأماكن لإقامة الاحتفالات وتأبين الشهداء ، وانطلاق التظاهرات وعقد الاجتماعات والندوات والمحاضرات وإلقاء الخطب والقصائد الحماسية .

وكان طبيعيّاً أن يكون ذلك الإفصاح السياسي البليغ ، وخلع الأقنعة عن وجوه النشاط المختلفة المتسترة وراءها ، سبباً كافياً ، كما كان دائماً لتجميد نشاط الأندية من قبل السلطة بضغط من الإنجليز . «فبتصفية الاستعمار لتلك الحركات (الوطنية) ، ونفي زعمائها الذين هم في الوقت نفسه مصدر النشاط والإشعاع الثقافي في الأندية ، فقدت هذه الأندية فعاليتها ، وفرضت عليها الرقابة الشديدة

والحصار الفكري ، فتجمد نشاطها وخفت صوتها[53] ، وهذا ما كان عليه الحال بالفعل بعد منتصف الخمسينيات .

ومرة أخرى يمر الفعل الثقافي ، من خلال تجميد أبرز أدواته ، بفترة من التخمر والبيات والتفاعل الداخلي (الساكن خارجيّا) استمرت عقداً من السنوات ، قبل أن تنفجر حركة منتصف الستينيات السياسية الشعبية الواسعة ، نتيجة ذلك الاختمار والتفاعل . وبانفجار هذه الحركة الشعبية انعطف مسار الفعل الثقافي انعطافاً واضحاً ، خاصة في بنية الأندية والمؤسسات الثقافية القديمة والمستجدة بعد الانفجار ، نظراً للانعطاف الجذري في تحولات البنية الاجتماعية والاقتصادية التي اتجهت بوضوح نحو الصراع الطبقي السافر ، والذي قسم المجتمع بدوره إلى طبقتين متمايزتين على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، وكان من شأن هذا التمايز الطبقي أن يجمع في كل جانب منه قوى الصراع الحليفة معه اقتصاديّاً ، متجاهلاً بقية الإشكاليات الأخرى التي كانت أو مازالت تتقاطع معها تلك القوة الاقتصادية ، مما جعل إشكاليات الماضي (الثنائية السكونية) غير ذات شأن ، إذ تعطلت فاعليتها السابقة ، وأصبحت خاملة ، وإن كان ذلك لا يعني موتها على أية حال ، بل ربما يعني حياتها ونشاطها على نحو إشكالي آخر ، وضمن إطار اجتماعي ونفسي وفكري ، ومن ثمَّ تعبيري جديد . وتلك هي أنضج إشكاليات الواقع الثقافي الجديد في مستوى فعله الإشكالي الحركي المركب الذي أسهم مباشرة في إنبات زهرة الحركة الأدبية الجديدة ، عبر مظاهر عطائها الإبداعي المبكر ، وقد تبلورت تلك المظاهر الأدبية المبكرة وتجمع شتاتها في أول كيان أدبي يمثل فكريّاً ذلك الانفجار الشعبي ، ويعبر فنيّاً عن تياراته وتطلعاته السياسية ، القائمة على محو إشكالية الصراع الطبقي في المقام الأول ، هو «أسرة الأدباء والكتاب» . كما «ظهرت أيضاً أندية اجتماعية وثقافية نظراً لحظر التنظيمات السياسية»[54] .

وإذا كان إنشاء «أسرة الأدباء والكتاب» في البحرين نهاية عام 1969 يمثل تعبيراً ثقافيّاً (فوقيا) عن صراع بنية المجتمع (التحتية) ، وكانت تلك البنية التحتية

مشروخة طبقياً ، وكما ذكرنا ، بحكم المرحلة التاريخية ، فإن بناء الأسرة الأدبية الثقافي والفكري معرض هو نفسه إلى مثل ذلك الشرخ التحتي ، مما يجعل الصراع الطبقي ، وإن كان بصورة ثقافية قطعاً ، المحور الذي تدور عليه قضايا هذا الكيان الأدبي الوليد ، وقد عرضنا لذلك في بحث مستقل عن «إشكالية الحركة الأدبية المعاصرة في البحرين» ، ستأتي الإشارة إليه لاحقاً . أما ما يعنينا ، هنا ، من أمر ذلك الصراع في مستواه الأيديولوجي البحت الذي دارت رحاه بين أفكار أعضاء الأسرة في سنوات تكوينها الأولى ، فهو النتيجة التي انتهى إليها ذلك الصراع ، إذ استطاعت الأسرة الأدبية الخلوص في نهجها الفكري إلى التعبير عن الروح الشعبية والوطنية التحررية المتطلعة إلى قضايا الأمة والتحرر الإنساني في كل مكان .

وإذا كانت أسرة الأدباء تمثل ، على الصعيد الأيديولوجي لا على الصعيد الاقتصادي ، جانب الطبقات الشعبية وتطلعات إنسانها في صراعه الطبقي «فإن نادياً أسس قبل قيام الأسرة الأدبية بثلاث سنوات استطاع بحكم إطاره الرسمي المحض ، أن يمثل الطرف الآخر من ذلك الكيان هو (نادي الخريجين) الذي تأسس عام 1966 ، وقد ضم في إطاره النخبة المتعلمة من أبناء الطبقة البرجوازية المتوسطة ، ممن يتطلعون إلى احتلال مراكز إدارية وقيادية في البلاد .

وبعد ، فقد وجدت الأندية القديمة السابقة على ظروف تفجر الصراع الطبقي في منتصف الستينيات وأوائل السبعينيات ، نفسها في عزلة تدريجية كلما ازداد ذلك الصراع حدة ، نظراً لانتماء أعضائها إلى النخبة المثقفة من أبناء الطبقة البرجوازية المتوسطة في أقل تقدير ممن كانوا يؤمنون بالإصلاح الإداري ، الذي كان إطاره الدعوة في حركة الخمسينيات ، وليس بالتغيير الثوري الشامل لبنية المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية ، مما أفرزته حركة الستينيات السياسية الثورية . وتلك نتيجة طبيعية في سياق النظرية المادية التاريخية ، حيث «إن البرجوازية تظل متمتعة بهذا القدر أو ذاك بصفتها التقدمية كطبقة ديموقراطية معادية للإقطاع ولنظام الحكم المطلق ، ما دامت منفردة في حلبة الصراع

السياسي ضد عالم الماضي ، وما دامت هيمنتها على الجماهير ليست موضع منافسة من قبل أي طبقة أخرى[56] .

وقد أدت تلك العزلة التدريجية إلى جمود الأندية وتوقفها تقريباً ، عن أنشطتها الثقافية السابقة ، مما دفع أسرة الأدباء والكتاب في نهجها الفكري إلى أن «تلاحظ ـ بأسف ـ انخفاض مستوى النشاط الأدبي والثقافي في الأندية الوطنية» و«تعتقد أنها تعيش أزمة لا بد للمختصين في القطاعات كافة من مواجهتها ، ووضع الحلول الكفيلة بالقضاء عليها»[57] .

ولم تنفع ، بالطبع تلك الملاحظة العابرة ، وذلك للأسباب نفسها التي ذكرها مبارك الخاطر إزاء ضمور النادي الأدبي والمنتدى الإسلامي قبل ذلك ، وتتلخص في «ظهور متغيرات في البنية الأساسية لشعب البحرين»[58] ؛ فقد أدت تلك الأندية أهداف مرحلتها التاريخية الإصلاحية مما يتصل بشبكة الإشكاليات الثنائية ـ السكونية في إطار تناقضها المزدوج الواضح الذي رفعت شعاراته حركة الخمسينيات الوطنية ـ الإصلاحية ، ولم يعد في إمكانها التصدي لإشكاليات الواقع الطبقي الجديد الذي رفعت شعاراته حركة الستينيات الشعبية الثورية ، نظراً لشعور أعضاء الأندية المزدوج بين الانتماء إلى مكتسبات طبقتهم البرجوازية في الواقع ، وبين شعاراتها القديمة التي لم تعد صالحة في مرحلة تحقق المكتسبات البرجوازية ، ذلك «لأن البرجوازية تكف أن تكون ديمقراطية بمجرد أن تبرز البروليتاريا على المسرح السياسي كقوة مستقلة»[59] ، وهو ما حول هذه الأندية القديمة ، تماماً كما هو الشأن مع نادي الخريجين الجديد ، إلى إطار مكاني لصورة الماضي الثقافية أو لبعض المناشط التي تقوم بها الفرق المسرحية وأسرة الأدباء .

غير أن تخلقاً جديداً أخذ يتامى تدريجيّاً في القرى والأرياف متمثلاً في أنشطة أنديتها المحلية المختلفة التي حاولت أن تقنّع بها وجه السياسة الممنوع ، فتحولت بذلك إلى بؤر ثقافية تضج بقضايا الواقع الساخنة ، مما يرهص به واقع القرى وإنسان الريف من أوضاع طبقية وإهمال عام وذاكرة مثقلة بالمرارة والظلم

والعذاب ، ومن رغبة عارمة في تجاوزها والكشف عن أسبابها ، وقد تكشف ذلك الاهتمام أكثر إثر توجيه الدعوات إلى الشعراء والأدباء والكتاب من أعضاء أسرة الأدباء لإقامة الأمسيات الشعرية وعقد الندوات والمحاضرات ، وطرح قضايا الواقع في تلك المناشط ، مما دلل على انتماء كيان الأسرة الأدبي ، أيديولوجيّاً ، إلى طبقات الشعب الفقيرة ، كما ذكرنا ، وأكسبها ، ومن ثم أكسب الأدب الجديد ، قاعدة جماهيرية صلبة وواسعة . وقد نبه كل ذلك السلطات إلى خطورة هذه العلاقة الجديدة ـ القديمة بين الكلمة الأدبية والجمهور ، مما قمنا بتوضيحه بتفصيل في بحثنا عن «إشكالية الحركة الشعرية» المشار إليه سابقاً .

ولم تجد محاولات السلطة توجيه اهتمامات تلك الأندية الفقيرة البائسة إلى الأنشطة الرياضية ووسائل التسلية والترفيه ، كما نجحت مع أندية العاصمة والمدن ، ولذلك تم التفكير في مسألة دمج جميع الأندية (الرياضية) في البحرين ووضعها تحت إشراف إداري من السلطة الرسمية دعته «المجلس الأعلى لرعاية الشباب» ، كما مارست في الوقت نفسه ضغوطاً ملحوظة على نشاط أسرة الأدباء الجماهيري وضيقته إلى أبعد حد ممكن ؛ مما ترك بصماته الواضحة على مسار الحركة الأدبية الجديدة من جهة ، وعلى بنية النص الشعري والقضايا الفكرية المثارة حوله من جهة ثانية .

إن الخلاصة الجوهرية التي يمكن أن نخرج بها من سياق تطور مجال الأندية والمؤسسات الثقافية بوصفه واحداً من أبرز مكونات الفعل الثقافي ، هو انقسامه إلى ثلاث مراحل تطورية واضحة :

الأولى : تمثل التنبه إلى ضرورة الإصلاح العصري ، والرغبة في تحقيقه ، وذلك من خلال إشكالية الدين والقومية (النادي الأدبي والمنتدى الإسلامي) .

والثانية : تمثل العمل الثقافي والسياسي في تحقيق تلك الضرورة التي غدت مطلباً اجتماعيّاً بعد أن كانت مطلباً ثقافيّاً ، وذلك من خلال إشكالية السياسة والثقافة (أندية الخمسينيات وحركتها الوطنية الإصلاحية» .

والثالثة : تمثل الرغبة الشعبية في ضرورة تجاوز مرحلة الإصلاح والترميم إلى مرحلة الثورة الجذرية الشاملة على جميع المستويات ، وذلك عبر إشكالية الصراع الطبقي وإشكالية السلطة/ الشعب .

وقد نتج عن ذلك كله تغير جذري في مصادر الفعل الثقافي ، فبعد أن كانت مصادره تسقط من فوق ، من الطبقات العليا على الجماهير ، لتسيرها ، أصبحت في المرحلة الأخيرة من الفعل الثقافي تنبع من تحت ، من بين الطبقات التحتية الشعبية ، لتعبر عنها وعن همومها اليومية وتطلعاتها في الحياة . وباختصار : لقد كان الفعل الثقافي في المرحلة الأولي ، أرستقراطياً ، ثم صار برجوازياً في المرحلة الثانية ، لينتهي شعبياً في المرحلة الثالثة . ولكنه ظل دائماً ذا صبغة وطنية وتطلع سياسي ديمقراطي ، مشدوداً بين طرفي ثنائية إشكالية متطورة هي السلطة/ الشعب ، مما يجعل ارتباطه بالسياسة قدراً اجتماعياً إن جاز التعبير ، لا مفر منه ، لأنه يشكل ميسمه الخاص ، وطابعه المميز ، وخصوصيته المتفردة ، وهذا نفسه ما جعل بعض الدارسين والمتتبعين لشعر المنطقة في الخليج يتهمون تجربة الشعر المعاصرة في البحرين بالغموض أحياناً ، وبالانهماك في السياسة ورفع الشعارات أحيان أخرى[60] ، وبغير ذلك من التهم المتعجلة التي لا تنم عن فهم دقيق لإشكاليات التجربة الشعرية المعاصرة ، باعتبارها أنضج إفرازات الواقعين الثقافي والعام ضمن تقاطعها الإشكالي .

أما إشكاليات التجربة الشعرية المعاصرة فتركنا الحديث عنها إلى المكان المناسب من البحث المشار إليه سابقاً ، حتى نتمكن ، هنا من استكمال الحديث عن المكون الثالث والأخير من مكونات الفعل الثقافي الذي أسهم بدوره في بلورة ذلك الفعل ، ومن ثم في إنضاج الحركة الأدبية الجديدة بوصفه واحداً من أبرز إفرازاته كما قلنا : وهو مجال الصحافة .

٣ ـ ٢

إذا كان المجال التعليمي يمثل تأسيسا لمكونات الفعل الثقافي واستنباطاً لها من بنية الواقع العام ، وإذا كان مجال الأندية والمؤسسات الثقافية ، من ثمَّ يمثل

حضناً وإطاراً لتفاعل صور ذلك الفعل ومكوناته المتوالدة ، فإن مجال الصحافة لا بد أن يمثل ، بعد ذلك كله ، المرآة العاكسة للفعل الثقافي والأداة المعبرة عنه ، والموصلة له في بنية الواقع العام ، أو الرحم الذي تخلّق فيه ونما قبل أن يشب ويمر بمختلف مراحل البنية الثقافية ومكوناته الخاصة .

وفي إطار هذا المفهوم التطوري يعتبر مجال الصحافة أنضج مكونات الفعل الثقافي الثلاثة وأكثرها تطوراً وتعبيراً عن تقاطعه الإشكالي المزدوج : مع بنية الواقع العام من جهة ، ومع بنية الحركة الأدبية ، أي فعل الخلق والإبداع ، باعتبارها المستوى الأعلى والأمثل من مستويات الفعل الثقافي عبر مكوناته ومجالاته المتراتبة ، حسبما بيّنا ، من جهة ثانية .

ولذلك لا غرابة أن تنمو الحركة الأدبية بمختلف فروعها وأجناسها الأدبية ، التطبيقية والنظرية ، من شعر وقصة ورواية ومسرحية ومقالة ونقد أدبي ، في حضن الصحافة ، وأن ترتبط من خلال ذلك الحضن الذي هو أحد مكونات الفعل الثقافي ، بجذور انتمائها وبدورة تواصله مع بنية الواقع العام ، وهذا وحده كاف لتفسير تأخر نشأة الصحافة بوصفها مجالاً ثقافيّاً عن نشأة المجالين السابقين عليه من جهة ، ومن جهة ثانية يفسر تقدم نشأة المجال الصحفي وسبقه ، بما هو ضرورة لازمة ، على أي حركة أدبية ناضجة تنتجها حركة الواقع العام . وهو ما تثبته الوقائع الخاصة بتجربة الحركة الأدبية المعاصرة في البحرين ضمن مسار تطورها ، على النحو الذي أوضحناه في بحث مستقل عن إشكاليات هذه الحركة[61] .

ولأن الصحافة أكثر مكونات الفعل الثقافي نضجاً وتجاوزاً ، إلى الحد الذي تكاد تكون فيه ثمرة يانعة للمكونين الآخرين ، فقد شكلت أنضج بوتقة حاولت صهر إشكاليات الماضي الثنائية وتذويبها ، وحرث تربة الواقع من جديد وإعدادها لإشكاليات المستقبل النامية[62] ، وعلى رأسها إشكالية الصراع الطبقي وإشكالية السلطة/ الشعب أو الحاكم والمحكوم .

ولقد عبرت أول جريدة سياسية تعرفها المنطقة عام 1939 عن مرحلة

«التنبه إلى ضرورة الإصلاح العصري والرغبة في تحقيقه» ، التي كانت تمثله المنتديات الإصلاحية الأولى الثلاثة : نادي إقبال والنادي الأدبي والمنتدى الإسلامي . فبعد أن خنقت إشكالية السياسة ، لأول مرة ، تلك المنتديات الثقافية الوليدة (على ما بينها من اختلافات أيديولوجية وإشكاليات متقاطعة ، على النحو الذي مر بنا) مر الفعل الثقافي المكبوت في مرحلة من التخمر والتخلق ، حتى وجد لنفسه فرصة التعبير من جديد على يد واحد من أنشط أعضاء النادي الأدبي الموءود هو عبدالله الزائد «سلك الكهرباء بين الأدباء» حسب وصف أمين الريحاني له . وقد اتخذت صورة التعبير ، من السياسة إطاراً لها ، ومن الصحافة أداة ووسيلة ، ولم يكن ذلك مصادفة محضاً ، بل ساعدت الظروف السياسية على خلقها ، فاستغلها الزائد أحسن استغلال ، تماماً كما حاولت هي استغلاله لصالحها ، فقد «عرفت البحرين الصحافة السياسية قبل غيرها من الإمارات الأخرى ، وفي أثناء الحرب الثانية شجع الإنجليز على إصدار مجلة لنقل أنباء المعارك إلى البحرين وبلدان الخليج الأخري ، إلا أن هذه الصحافة الحكومية تحولت بعد الحرب إلى منبر يعبر عن الاتجاهات الجديدة في البحرين[63] .

وبذلك تكون جريدة «البحرين» للأديب الزائد قد حلت محل النادي الأدبي الذي وُئد سياسياً كما رأينا ، قبل فترة وجيزة ، فأصبحت منذ ذلك الوقت المبكر المتنفس الرئيس ـ إن لم يكن الوحيد ـ لنتاج الأدباء والشعراء في الخليج والبلاد العربية المجاورة حيث كان الشيخ محمد بن عيسى الخليفة ، وإبراهيم العريض وعبدالرحمن المعاودة من شعراء البحرين المجيدين الذين كانت الجريدة توالي نشر قريضهم من آن لآخر[64] .

غير أن الجريدة نفسها قد وُئدت هي الأخرى . وبفعل عوامل سياسية تتصل بحرية الفكر والتعبير[65] ، وبسبب طبيعة المرحلة السياسية ، وانتماء الزائد نفسه إلى أرستقراطية السلطة[66] ، تستر صاحب الجريدة على أسباب وأد جريدة «البحرين» الأولى ومنبرها الصحفي البكر ، وتجنب إثارة إشكالية السياسة وحرية التعبير ، بل افتعل من الأسباب والأعذار أمام القارئ ما «جاء لصالح السلطة

المسؤولة بالدرجة الأولى ، فمن جانبها أتى الاتفاق لها (السلطة) بتوقيف الجريدة عن الصدور بلا تعسف . . . وبالتالي بلا ضوضاء»[67] .

وهكذا احتجبت أول جريدة في البحرين احتجاباً هادئاً ، وغابت عن ساحة الفعل الثقافي دون أن تتقاطع مع إشكالية احتجابها وغيابها القسري السياسي ، وذلك بعد ست سنوات أيقظت فيها العقول وشحذت الهمم ووجهت الأنظار إلى طبيعة إشكاليات الواقع المعاصر وتناقضاته الرئيسة الأولى (كالعلم والجهل والقديم والجديد والشرق والغرب) ، كما دعت إلى تجاوز إشكاليات الماضي ، وخاصة الطائفية والطبقية (في صورتها الخام : الغنى والفقر) وغير ذلك مما يتناسب ومرحلة التنبه إلى ضرورة الإصلاح والدعوة إليه في الإطار الوطني العام : تلك المرحلة التي بدأت في الانحسار التدريجي مع اقتراب مطلع عقد الخمسينيات ، وتخلق بنية الواقع العام (خاصة البنية الاقتصادية) وتنامي إشكالياته الوليدة على أنقاض إشكاليات الماضي المحتضرة في صخب شديد ، «فقد أسس الباكر سنة 1949 «صوت البحرين» التي تتميز عن غيرها من الصحف بإعطاء مزيد من الاهتمام للقضايا الاجتماعية ، فهي تشن حملة على نظام الرق ، وطالبت كلاً من السعودية وقطر بإلغائه لأنه يتنافى مع المبادئ الإسلامية ، ثم انتقلت إلى مهاجمة شركات النفط ، وبينت استغلالها لليد العاملة العربية حتى أثارت ذعر أصحاب شركة أرامكو[68] ، وتلت «صوت البحرين» صحيفة أخرى هي «القافلة» لصاحبها علي سيار ، كما تأسست بعض النوادي التي كانت ملتقى للشبان المثقفين الذين قادوا الحركة الوطنية في قمة مجدها من سنة (1954 - 1956)[69] .

وإذا كان اختفاء جريدة عبدالله الزائد «البحرين» في منتصف الأربعينيات يعني اختفاء آخر ذيول مرحلة الأرستقراطية الوطنية التي اضطرمت جذوتها الثقافية في إطار النادي الأدبي والمنتدى الإسلامي ، كما ذكرنا ، فإنه قد أفسح المجال لفترة من الاختمار ، مهما تكن قصيرة ، ساعدت على تخلق الفعل الثقافي في حلقته التالية : وهو فعل انفجر في مرحلة الخمسينيات مع تتابع صدور

الصحف والمجلات صدوراً مكثفاً بين نهاية الأربعينيات ومنتصف الخمسينيات ، مما توازى مع نمو الحركة الوطنية واتساع تأثيرها الشعبي بقيادة نخبة من مثقفي أبناء الطبقة البرجوازية الذين أمسكوا بزمام الواقع السياسي والاقتصادي ، ووجهوا دفّة الفعل الثقافي ، في تلك المرحلة الساخنة عبر قنواته الرئيسة الثلاث : الأندية والصحافة والحركة الوطنية .

ولم يكن مجال التعليم بعيداً عن تأثير أولئك المثقفين ، وخاصة في الجو الطلابي ، وإن كانت السلطة الرسمية قد استولت عليه منذ فترة غير قصيرة ، وأدخلته في فلكه المرسوم ، مما حدا ببعض العناصر الوطنية والخارجة على إطار التعليم الرسمي كالمعاودة والعريض والموسوي وغيره ، إلى تأسيس مدارس أهلية خاصة ، وهي مدارس تعكس حاجة أصحابها إلى الحرية الشخصية والتعبير عن الذات ، بقدر ما تعكسه من رغبة في خدمة المجتمع وقضاياه والرفع من مستوى طبقاته المتدنية علمياً واقتصادياً ، من أجل استخدام أفرادها في مواجهة الظلم والتسلط .

ولقد مثلت صحافة الخمسينيات ، تماماً كما كان هو الشأن مع الأندية ، نمو الأفكار البرجوازية الوطنية التي كرست نفسها من أجل الشعب والوطن بصورة عامة ، غير أن تلك الأفكار لم تكن نابعة من وعي الشعب لذاته ولواقعه ، بقدر ما كانت مسلطة عليه من فوق من أجل توعيته وإيقاظه ، لذلك كان المثقف البرجوازي كثيراً ما يشعر بالوحدة والخيبة والإحباط ، نظراً للمسافة التي تفصل بينه وبين الشعب الذي يحاول توعيته بأسرع ما يمكن من أجل استخدامه سلاحاً في معركته مع القوى الرأسمالية المتنامية ، والتي تمثلها السلطة السياسية ومن ورائها النفوذ الاستعماري .

لقد كانت جميع صحف الخمسينيات ومجلاتها تدور في فلك الحركة الوطنية وتعبر عن صوته ، نظراً لكون قادة الحركة من النخبة المثقفة ومن المفكرين والكتاب الذين أنشأوا الصحافة ، ورأسوا تحرير الصحف ، وأمدوها بمقالاتهم وكتاباتهم ، وقد أفرزت تلك الفورة السياسية والهياج الشعبي شعراء وخطباء

كالمعاودة ومحمد العليني (الاسم المستعار للشاعر غازي القصيبي)[70] ، والسماهيجي والشملان ، فسحت لهم الصحافة الوطنية المجال واسعاً ، تماماً كما فسحت لهم الحركة الوطنية المنابر والساحات والمناسبات ، فترعرعوا وترعرع على أيديهم نوع من الأدب والشعر والخطابة يتناسب وروح تلك الفترة الحماسية وتيارها السياسي الوطني العارم ، وإن تزامن مع تلك الموجة الشعرية الصاخبة موجة أخرى غاية في الهدوء نظراً لاحتفائها بذاتها ، وعوالم الطبيعة المتخيلة ، وكأنما أرادت بذلك أن تعبِّر عن النقيض لما هو سائد وصارخ وعام وبعيد عن عواطف الذات وأحاسيسها المقموعة المحبطة ، مما خلق أول إشكالية أدبية في إطار الشعر بين العام والخاص ، ومهد لبروزها تيار الرومانسية في الخليج عامة ، وفي البحرين بصفة خاصة ، على يد إبراهيم العريض[71] .

ويبدو أن الاستعمار البريطاني والسلطة المحلية قد أدركا خطورة صحافة الخمسينيات وأهميتها في خلق مناخ أدبي متنام يعبر عن نضج الفعل الثقافي وبلوغه ذروته القصوى ، خاصة وأن ذلك الفعل بجميع إفرازاته النوعية ، قد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتيار الحركة الوطنية السياسي ، مما يكرس إشكالية السلطة/ الشعب ، لذلك حاول الإنكليز دس بعض الصحف المشبوهة في مجال صحافة الخمسينيات الوطنية[73] ، وقامت هي أخيراً بإصدار مجلتها الإعلامية «هنا البحرين» ، وقد صدرت قبيل ضرب الحركة الوطنية عام 1956 ، وإيقاف صحافة الخمسينيات إثر صدور قانون الطوارئ ، واستمرت تلك المجلة الإعلامية الرسمية في الصدور ، دون توقف ، منذ تاريخ صدورها حتى اليوم ، وكانت في الساحة الصحفية وحدها تقريباً[74] ، على مدى عقد كامل من السنوات قبل أن يرفع قانون الطوارئ عن الصحافة في منتصف الستينيات ، إثر أحداثها السياسية المشهودة ، كما سيأتي ، وقد رأى أحد الباحثين في مجال الصحافة أنه يمكن اعتماد هذه المجلة سجلاً لنشاط الحكومة في جميع الميادين منذ بداية 1956 حتى الآن[75] .

وإثر إيقاف صحافة الخمسينيات الوطنية بدأت فترة اختمار وبيات جديد مثلت غروب مرحلة (الفعل الثقافي/ السياسي المشترك) التي قادتها البرجوازية

الوطنية ، وظهرت بوادر مرحلة جديدة على الصعيدين السياسي والاقتصادي ، تميزت بالوعي الشعبي ، وخاصة في إطار طبقة العمال وفئة الطلبة والمثقفين من أبناء الطبقة البرجوازية الصغيرة ، ومجتمع الريف من أبناء القرى الزاحفين إلى المدينة فراراً من قلة إمكانات قراهم وسوء الحياة فيها . وقد أدت فترة الاختمار تلك دور البوتقة التي كانت تتفاعل فيها إشكالية الصراع الطبقي التي انفجر طرف فتيلها في أحداث عام 1965 بمبادرة من عمال شركة النفط ، وتأييد من الطلبة وشرائح من صغار الموظفين في الدولة والمثقفين الجدد الذين كاد ينتمي أكثرهم وقتها إلى صفوف الطلبة ، وكان غالبية الطلبة من أبناء العمال والفلاحين من أبناء الريف الفقراء والغواصين القدماء ، وغير أولئك من فئات الطبقة الدنيا المُستَغَلة ، التي بدأت تعي دورها النضالي وتميز عدوها الحقيقي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ، مما جعل إشكالية الصراع الطبقي تتقاطع مع إشكالية السلطة/ الشعب ، فيغذي كل منهما الآخر ويبلوره ، وبذلك وجد محور إشكالي جديد ، دارت على قطبه رحى جميع الإشكاليات الأخرى المعاصرة والقديمة ، في حركة مروحية سريعة استطاعت توزيع إشكاليات الماضي (الثنائية) توزيعاً إشكالياً جديداً ضمن قطبي إشكالية الصراع الطبقي وإشكالية السلطة/ الشعب . وبالفعل فإنه في حركة السيتنيات السياسية الشعبية الواسعة ، لم تثر أي من إشكاليات الماضي القديمة[76] ، مما فسح الطريق لها في صمت لكي تتسلل عبر دهاليز اللاوعي فتسكن الذاكرة ، دون أن تموت بالطبع ، وهو ما يحفزنا على أن نطلق عليها صفة الإشكاليات «الناعمة» أو الخاملة أو «الساكنة» على اعتبار دورها الظاهري ووظيفتها الجتماعية ، وهو ما تجاوزهما كل من مرحلة الواقع العام ، ومرحلة الفعل الثقافي إلى ما هو أعقد وأكثر كثافة وتشابكاً .

غير أن ذلك لا يعني أن صفتها تلك (النوم ، الخمول ، السكون) ، مطلقة ، فهي تختزن من الحركة الذبذبات التي كونتها على مدى مئات السنوات ، بل على مدى ألوفها في بعض الإشكاليات ، ما يجعل حركتها تتخذ مظاهر إشكالية جديدة ذات طبيعة خاصة مختلفة عن طبيعتها الأولى ، ونعني بتلك الخصوصية الإشكالية (طبيعة الإبداع) الأدبية والفنية ، وفي هذا المستوى

بالذات تكون إشكالية ما نود تسميته ، إذا جازت التسمية ، بالسكون المتحرك أو بالحركة الساكنة ، مدخلاً لا بد منه لفض إشكالية النص الإبداعي ، وقد عرضنا لهذه الإشكالية بالتفصيل في المكان المناسب[77] .

ولكن ما شأن كل ذلك بصحافة فترة الستينيات؟ إن الجواب على هذا السؤال هو ما تبقى في وقفتنا هذه أمام مجال الصحافة ، كما أنه سيساعدنا على لمس أعلى مستويات الفعل الثقافي وإشكالياته الخاصة التي تفضي بدورها ، ضرورة ، إلى إشكاليات الحركة الأدبية ، وتساعد على إفراز خصوصياتها المميزة بوصفها خلاصة لمجمل الفعل الثقافي بمكوناته المتراتبة المذكورة . وهذا ما تم تناوله في بحث آخر مستقل تمت الإشارة إليه من قبل .

إن أول ما يميز صحافة الستينيات عما قبلها هو كون عودتها للظهور ، بعد رفع حالة الطوارئ عن البلاد وانقضاء فترة البيات والتخمر ، ثمرة من ثمار انتفاضة 1965 السياسية الشعبية ، بعد أن رأت السلطة السياسية ضرورة تهدئة الأجواء الشعبية المتوترة والتخفيف من حدة توتر الفعل السياسي ، خاصة بعد أن بدأ يتخذ له مساراً واضحاً نحو اليسار الماركسي المتطرف[79] .

وإذا كان صحيحاً حقاً أن السلطة ، أية سلطة ، لا يمكنها أن تمنح معارضيها ، تحت الضغط أكثر من نصف مطالبهم التي تضمن بها ، على الرغم من ذلك ، تحقيق مصالحها هي قبل مصالح المعارضة ، فقد استجابت السلطة السياسية في البحرين إلى مطالب المعارضة الستينية برفع حالة الطوارئ عن البلاد ، وإطلاق الحريات العامة ، وفي مقدمتها حرية الفكر والتعبير ، فسمحت (بعودة)[80] الصحافة وظهورها من جديد .

وليس من قبيل المصادفة أن تكون تلك (العودة) الصحافية على يد أصحاب صحافة الخمسينيات الموءودة ورؤساء تحرير أهم صحفها ومؤسسي أنديتها ، والمشاركين بفاعلية واضحة في الحركة الوطنية المحبطة آنذاك ، أمثال محمود المردي وعلي سيار وإبراهيم حسن كمال[81] . وهم من العناصر السياسية/ الثقافية الوطنية التي كان مغضوباً عليها في الخمسينيات ، وأن عودتهم

لا شك تعني رضا السلطة السياسية عنهم ، ورضاهم عنها ، ضمن إطار من المصالحة والوفاق و«فتح صفحة جديدة» . غير أن ذاكرة هؤلاء الرجال الوطنيين لا تزال مشحونة بأصداء ماضيهم الوطني الطويل ، وبخاصة على صعيد الفعل الثقافي المتصل ضمن مكوناته الرئيسة : التعليم والأندية والصحافة .

وهنا بالضبط ، تكمن إشكالية صحافة الستينيات تحديداً ، إثر عودتها بعد أن نفضت عنها شحنة الغضب والحماس «والطيش» الخمسينية ، وذلك أن بريطانيا أعدت بذكاء نقل السلطة بالتدريج إلى الفئات التقليدية ، فلمَّا حان موعد الاستقلال كانت التيارات التقدمية التي برزت سنة 1956 - 1965 قد احتوتها هذه الفئات التقليدية[82] وقد مثلت هذه الإشكالية منعطفاً نوعيّاً في إطراد الفعل الثقافي إذ وجهته نحو توازن جديد بين السياسة وفن التعبير عنها ، وبين قضايا المجتمع وهموم الذات ، مما ولَّد فيما بعد إشكاليات الحركة الأدبية ، ومن ثمَّ إشكاليات حركة الشعر والنص الإبداعي ، وبالفعل ، فقد أسهمت هذه الإشكالية وما تلاها من سلسلة الإشكاليات في تجاوز إشكالية الرومانسية على نحو خاص ، إضافة إلى غيرها من إشكاليات الفعل الثقافي في مستواه الإبداعي القديم القائم على عزل الذات وفصلها عن الموضوع أو على هيمنة الواحد على الآخر .

وقد وجدت عناصر الفعل الثقافي الجديدة (الطاقات المبدعة) في صحافة الستينيات باباً مفتوحاً على مصراعيه لنشر القصائد والقصص والأعمال الأدبية الأخرى ، إذ خصصت كل صحيفة للأدب مساحة احتلت أكثر من صفحة من صفحاتها ، وهيأت لها من العناصر الأدبية الشابة من يشرف عليها وينشطها وينشر فيها نتاجه ونتاج زملائه من الأدباء الناشئين ، وقد خلقت تلك الصفحات الأدبية حيوية ونشاطاً ملموسين في الوسط الثقافي الستيني ، وإن اتسما بالكم على حساب الكيف في أول الأمر ، لكن سرعان ما تحول الكم المتراكم من الإنتاج الأدبي إلى حركة أدبية تهتم بالكيف قبل الكم مع مرور الزمن ونضح التجربة .

ونحن هنا ، لا نريد أن نرجع أسباب انبثاق الحركة الأدبية الجديدة في الستينيات إلى الصحافة وحدها ، وذلك ليقيننا أن تلك الحركة الأدبية جزء من قانون أعم تشكل الصحافة نفسها جزءاً آخر فيه ، وهو قانون ما سميناه بالواقع العام ، أو «البنية التحتية» ، غير أن تضام حلقات محيط الدائرة العام عبر تنامي مكونات الفعل الثقافي المتراتبة ، كما تصورناه وقمناه برصده ، يفضي بنا إلى أن الصحافة عبر مسار تطورها مثلت حضنا مستمراً للأدب ، فالصحافة وإن كانت عنصراً مساعداً ، فهي عنصر لا بد منه لنشوء أية حركة أدبية ، وإلا فإن تنامي سلسلة الفعل الثقافي التي هي جزء من سلسلة الواقع العام ، ينقطع في إحدى حلقاته الموصلة الرابطة .

وهذا ما يؤكده «التعريف بالحركة الأدبية في البحرين»[83] حين يقول «وبانهيار جدار العزلة والتقوقع نتيجة لاطلاع الشباب على تيارات التجديد في الأدب ، وخاصة مدرسة الشعر الحر والثقافات الأجنبية الحديثة التي تأثروا بها ، أخذت تظهر إلى الوجود ومضات أدبية متنوعة ساعد على نموها وتحسين عطائها عودة الصحافة المحلية إلى الحركة والنشاط ، حيث واكبت هذه المرة نهضة أدبية شابة تميزت بالإدارك التقدمي الواعي»[84] .

غير أن صحافة الستينيات ، خاصة بداياتها التي أسسها أقطاب الخمسينيات ، قد قامت في الحقيقة ، بأكثر من دور «المواكبة» و«المساعدة على النمو» و«تحسين العطاء» كما يقرر (التعريف) ، لأنها تقاطعت بإشكاليتها (الوطنية/ السلطة) التي ذكرناها ، مع إشكالية الحركة الأدبية التي هي ، للمرة الأولى في تاريخ البحرين ، تعبير عن حركة أعم في الواقع المعيش ، تمثلت في خصائص حركة الستينيات السياسية ، وهي حركة متجاوزة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً كما بينَّا ، حركة الخمسينيات ، مما قضى بتغير مصدر انبثاق الفعل الثقافي وتحوله من «الفوقية» إلى «التحتية» ؛ أي من الانحدار الأرستقراطي فالبرجوازي إلى الانبثاق الشعبي الواسع والمرتكز على الطبقة العاملة في صراعها الطبقي ، ومن هناك كان لابد أن تتقاطع الحركة الأدبية الجديدة بوصفها تعبيراً عن مصدر الفعل الثقافي (التحتي) مع الصحافة الستينية المعبرة عن ذيول

مصدره الفوقي ، في إشكالية أساسية من شأنها أن تؤثر حتى على بنية النص الإبداعي ، إن سلباً أو إيجاباً ، وهو ما أفرز أهم خاصية يتميز بها ذلك النص ونعني بها (الترميز) كما ألمحنا ، وهي خصوصية إشكالية ، أكثر منها فنية ، ولدت عدداً كبيراً من إشكاليات النص الإبداعية والنظرية على حد سواء .

لو افترضنا ، مثلاً ، أن صحافة الستينيات كانت حرة إلى الحد الذي كانت عليه صحافة الخمسينيات ، ونعني أنها كانت معبرة عن حركة الواقع السياسي في مده الوطني (الثوري) ، فإننا (قد) لا نحصل على أكثر من أدب «دعائي» أو «شعائري» أو «خطابي» مباشر وسياسي يعكس «انتفاضة الشعب» و«القوى العاملة» و«الصراع الطبقي» و«هياج الطلبة» و«حماس المثقفين»[85] و«سقوط الشهداء» و«انفعال الواقع» في إطار حركة الستينيات السياسية العارمة . وصحافة الخمسينيات مثال واضح ، مع بعض التحفظ على هذه النتيجة .

ولو افترضنا ، بالمقابل ، أن صحافة الستينيات لم يقم بعبئها أولئك (الوطنيون) المنضوون ، في إطار إشكالي واضح ، تحت هيمنة السلطة ورضاها ، وقام بذلك العبء صحفيون سلطويون (لا وطنيون) بمعنى أنه ليس لهم تاريخ وطني وماض سياسي (ثوري) ، فإننا (قد) نتوقع أدبا ملجماً مكبوحاً أو مائعاً مبتذلاً ، أي أننا نتوقع إما انتفاء ولا وجوداً للأدب ، وإما وجوداً لأدب بغير إبداع ، كالذي كانت تمثله جريدة «الخميلة» وحدها في الخمسينيات ، وتمثله صحافة السنوات العشر التالية ، خاصة بعد موت محمود المردي وانصراف كل من علي سيار وإبراهيم حسن كمال للأعمال التجارية أساساً ، وتوقف جريدة الأخير عن الصدور وتعثر مجلة الثاني ، نظراً لذلك الانصراف ثم بيعها إلى مؤسسة رسمية .

ومن حظ الحركة الأدبية الجديدة أن مرحلة الصحافة الأخيرة هذه ، لم يفرزها الواقع العام إلا بعد أن شبت هي عن الطوق ، واشتد ساعدها ، وبات من الصعب قتلها في مهدها ، كما كان الأمر قبل خمسة عشر عاماً من ذلك التاريخ ، وعلى الرغم من ذلك فقد كان لهذه المرحلة الصحفية الجديدة في واقع

الحركة الأدبية مظاهر مختلفة من التأثير السلبي أتينا على ذكرها في إطار بحثنا لإشكاليات الحركة الأدبية المشار إليها سابقاً .

وإذن فإن صحافة الستينيات (الأولى) لم تقم بمجرد مواكبة الحركة الأدبية ومساعدتها ، وإلا استطاعت الصحافة بعدها بتطورها وكثافتها ويوميتها ، أن تقوم بالدور التحسيني المواكب نفسه ، لا الدور التدميري الواضح للأدب ، بل استطاعت تلك الصحافة الأولى في إطار إشكالياتها المذكورة التي أفرزها الواقع العام أن تسهم في خلق خصائص إبداعية أساسية (كالترميز) ، تميزت بها حركة الأدب الجديد في البحرين ، دون أن ننسى أن تلك الصحافة كانت في حد ذاتها جزءاً من الواقع العام الذي أفرزها وأفرز الحركة الأدبية في الوقت نفسه ، ولكن قانون الفعل الثقافي كان يقضي حتماً بأن يفرز الواقع العام الحركة الأدبية عبر مجال الصحافة ، باعتباره الحلقة الأنضج والأقرب في سلسلة التطور الثقافي المطرد .

وأخيرا ، لابد من ذكر أن الحركة الأدبية بعد اشتداد عودها وإصرارها على البقاء والنمو ، استطاعت أن تفرز صحافتها الخاصة ، مطورة بذر نواة الصفحات الأدبية التي كان ينشطها ويشرف عليها عدد كبير من عناصرها في الصحافة والمجلات المحلية ، وبذلك وجدت ، للمرة الأولى في البحرين ، صحافة أدبية متخصصة مرتبطة بالحركة الأدبية الأم .

وكان ذلك الإفراز الصحافي المتخصص قد تم عبر قناتين متمايزتين مثلتا ثنائية إشكالية في وضعية الحركة الأدبية الجديدة ، خاصة عبر تقاطعها مع وجود كيان الأسرة الأدبي ، القناة الأولى تتمثل في مجلة (كتابات) التي أصدرها الشاعر علي عبدالله خليفة عن مؤسسة تجارية خاصة هي «دار الغد» ، وقد مثلت هذه المجلة الأدبية متنفساً واضحاً لعدد وفير من النتاج الإبداعي الذي كان ينتظر النشر ، خاصة المتسم بالطول كالدراسات النقدية والقصائد الطويلة والروايات والمسرحيات وغير ذلك ، مما لا تتسع مساحة الصفحات الأدبية بالمجلات والصحف إلى نشره ، وقد صدرت مجلة «كتابات» عام 1975 . وتوقفت عن الصدور بعد بضع سنوات .

أما القناة الأدبية المتخصصة الثانية ، فتتمثل في مجلة أسرة الأدباء والكتاب في البحرين واسمها «كلمات» ، وقد ناضلت الأسرة الأدبية كثيراً منذ تأسيسها عام 1969 من أجل إصدار مجلة تعبر عن صوتها بوصفها كيانا أدبيّاً وحيداً في البحرين يضم معظم العطاءات الأدبية والفكرية ، وخاصة الشابة منها ، ويعبر عن موقفها التقدمي ضمن كيان أدبي جماعي ينتمي إلى حركة الواقع العام في مسارها التقدمي المتصل ، غير أن المطالبة المستمرة على مدى خمسة عشر عاماً تقريباً ، لم تأت بنتيجتها إلا أخيراً ، وقد مثلت هذه المجلة عبر سنوات صدورها التي لم تزد على العشر ، نقطة تحول حقيقية في حضور الحركة الأدبية الجديدة على الساحة الثقافية العربية .

-٣-

إن أية عملية استقراء أو رصد لتطور مسار الفعل الثقافي عبر مكوناته الأساسية في البحرين ، كالتي فرغنا منها ، لابد أن تكون مؤشراً لظهور خاصية مميزة مهمة تتخلل أطوار ذلك المسار وحلقات سلسلته المترابطة النامية ، وهي خاصية الاختمار ، وكنا قد أومأنا إليها في أكثر من مرة ومكان ، وأطلقنا عليها عدداً من الصفات المترادفة مثل : التخمر والبيات والتشرنق والتخلق ، بالإضافة إلى صفة «الاختمار» .

واعتقادنا بأن «الاختمار» يمثل حالة إشكالية ، مستفاد من المواضع التاريخية المميزة لواقع البحرين المعاصر ، حسبما بيناه ، والتي تتسم بمثل هذه الصفة الجنينية المتخلقة ، وهي مواضع غالباً ما تنبئ عن تقاطعات إشكالية في نسيج الواقع التاريخي العام ، ومن ثم يشكل فعل الاختمار بؤر التقاطع الإشكالية التي عادة ما يتفاعل فيها طرفا ثنائية إشكالية أو أكثر قبل أن تفرز خيوطها الإشكالية الجديدة في أكثر من اتجاه توالدي ، صانعة بذلك شبكة إشكاليات الواقع «الأفقية» أو «المروحية» حسب مرحلة الاختمار ، وموقعها التاريخي من النفط وقضايا العصر .

وما يعطي فعل الاختمار صفة «الإشكالية» وقوعه ، غالباً ، في تلك التقاطعات الإشكالية الناتجة عن أفعال متباينة مع ردودها على مدى تطور حركة الواقع ونمو شبكته الإشكالية المتصلة ، وهذا يعني أن فعل الاختمار وصفة الإشكالية طرفان في عملية واحدة مركبة هي في حد ذاتها (ثنائية إشكالية) ، فهل يمكن لأية ثنائية إشكالية أن تكتسب هذه الصفة من دون حدوث لحظة اختمار ، تقصر أو تطول ، بين الفعل الأول ورد فعله؟

ولئن حاولنا نحن تتبع فعل الاختمار في مسار حركة الفعل الثقافي ، كما عرضنا له ، عبر مكوناته الثلاثة ، لوجدناه واضحاً في كل حلقاته المتنامية ؛ فهو واضح في مجال التعليم حين بدأ المبشرون يقيمون مدارسهم المحدودة ، مما جعل المثقفين (المتدينين) يحسبون لذلك ألف حساب ، ويفكرون في عمل شيء ما يواجهون به ذلك العمل التبشيري ، فكانت فكرة المدرسة الأولى بالمحرق التي سرعان ما اختمر صداها وردود فعلها في شباب المنامة (وكان يفصل بين الجزيرتين بحر وقلة اتصال وغيرة جهوية كما ذكرنا) فهب أعيانها لتأسيس عمل مماثل ، ولأن طائفة السنة قد أخذت نصيب الأسد دون منازع في مشروع التعليم الأول عبر مدرستيه المذكورتين ، أضمر الشيعة رغبة في عمل المثل حتى لا يكونوا مستثنَيْن من ذلك المشروع ، فاختمرت الفكرة في رؤوس أعيانهم حتى نفذوها بعد ذلك ، وحين وجدت السلطة السياسية نفسها خارج الموضوع ، وخافت أن تفلت من يدها زمام أموره ، أضمرت الرغبة في السيطرة عليه ، وهكذا كان لها الأمر فيما بعد .

وهذا هو الشأن نفسه مع بقية مكونات الفعل الثقافي[86] ، اعتماداً على نمو شبكة إشكاليات الواقع بواسطة فعل التخمر في كل حلقة من حلقات ذلك النمو ، مهما صغرت أو ضاقت ، حيث الإشكالية والتخمر صنوان لا يفترقان ، على الرغم ـ أو بسبب ـ ما بينهما من تباين واختلاف يجعل منهما طرفين في ثنائية إشكالية ، كما ألمحنا ، لا تتوقف عن التفاعل والتحول والفعل والتحويل إلى ما لا نهاية ، فالإشكالية تعني حركة واضحة على السطح ، ولكنها منطوية على

السكون بعد أن أفرغت شحنتها الحركية (تماماً كأي فعل منجز ، فهو فعل منته) ، في حين أن التخمر سكون ظاهري منطو على حركته المختزنة (تماماً اكأي فعل غير منجز ، فهو موجود بالقوة والإمكان) ، ولأن الإشكالية لا تنفصل عن التخمر كما كررنا أكثر من مرة ، فإن بقاء الوضع الإشكالي يعتمد بدرجة أولى على انطوائه على فعل التخمر ، وهو ما يجعل الحياة في أي جسم حي قائمة ومستمرة ، بما فيها التاريخ بمجراه الواسع ، وإذن فإن إشكالية الاختمار هي نفسها إشكالية الحركة والسكون ، فيما فلسفناه بالسكون المتحرك والحركة الساكنة ، لنعبر عن تلك الثنائية الإشكالية بين صفة «الإشكالية» وفعل «التخمر» أو «الاختمار» .

ولكن ماذا تفيدنا إشكالية الاختمار أو حركة السكون في معرض حديثنا عن إشكاليات الواقع الثقافي في البحرين ، بعد استكمال الحديث عن مكوناته الثلاثة المذكورة؟

إن أهم ما تفيدنا به الإشكالية المذكورة ، في هذا المستوى من البحث تحديداً ، أنها تكشف عن المكونات الأساسية التي ساعدت على بلورة حركة أدبية مشتقة من أنضج المستويات الضرورية التي بلغها تطور الفعل الثقافي ، كما تكشف لنا عن البنية الأم التي ظلت قوانينها مصاحبة لا للفعل الثقافي فحسب بل لحركة الواقع العام في مجملها ، تدفعهما معا بقدر ما هما يبلورانها في حركة إشكالية جدلية متنامية ، أفضت أخيرا إلى ذلك المستوى الأنضج الذي أزهرت من ثناياه الحركة الأدبية .

ولعلها تكشف لنا أخيراً أسباب تكوين كيان أدبي حديث هو أسرة الأدباء والكتاب في البحرين ، للمرة الأولى بعد مرور أكثر من نصف قرن على تأسيس الكيان الأدبي الأول في مطلع العشرينيات ، في الوقت الذي ظلت الجهود الأدبية والطاقات الإبداعية مبعثرة بين الكيانين ، محصورة في شخصيات الأدباء المفردة التي كان من بينهم منارات عالية عم نورها المنطقة العربية كلها مثل إبراهيم العريض ، دون أن تتمكن من إنشاء كيان أدبي يجمعها بعد النادي

الأدبي ، وقبل أسرة الأدباء . ترى هل كانت الفجوة الزمنية الفاصلة بين الكيانين فترة اختمار ضرورية على صعيد الواقع العام والفعل الثقافي المتصاعد منذ بداية القرن الحالي؟ إن الإجابة على هذا السؤال بـ «نعم» يعني أن إشكالية الاختمار ، على الرغم من أنها البنية الأم ، لا تسير في خط أفقي رتيب ، وإلا أصبحت حركتها غير نامية كأي إيقاع مكرور ، بل إنها في الحقيقة تتحرك ضمن وثبات ونقط انعطاف واضحة وغنية بالدلالة ، مما يجعل من تلك المنعطفات الفنية تقاطعات إشكالية على الصعيدين التراكمي (الكمي) والكيفي ، وهذا ما دفعنا إلى أن نقسم الواقع العام إلى قسمين : (قبل النفط وبعده) على ضوء ما أفرزه كل قسم من طبيعة إشكالية .

إنه لم يتح لأي ثنائية إشكالية قبل مرحلة النفط الفرصة الكافية من الاختمار من دون أن تتوالد وتعيد إنتاجها ، وذلك نظراً لأن الأفعال وردودها كانت سريعة ومحصورة في إطار من الرؤية والواقع بين طرفي الثنائية ، لقد كانت الانقسامات الثنائية ، على طريقة انقسام الخلايا السرطانية المتكاثرة والسريعة في انقسامها ، تميز مرحلة ما قبل النفط ، مما جعل شبكتها الإشكالية امتدادية الطابع ، أفقية الصورة ، مكرورة الإيقاع والحركة . وكانت الحالة الإشكالية الوحيدة دائماً في ثنائيات تلك المرحلة تتمثل في لحظة الاحتكاك بين طرفي الثنائية ، وبعدها تنتقل الثنائية إلى لحظة إشكالية أخرى على امتداد شبكي غير محدود ، فكانت الإشكالية الثنائية بذلك تتجاوز وتتراكم وتتكاثر وتتكرر دون توقف[87] ، وتلك هي طبيعة الواقع أو الحياة قبل أن يقلب النفط وصناعته الأرض وحياة من عليها رأساً على عقب .

ولذلك نعتبر مرحلة النفط هي الانفجار الحقيقي لإشكالية الاختمار التي ظلت تدب دبيباً بطيئا على الرغم من وضوحه الشديد في مرحلة ما قبل النفط . فقد أربكت الحياة العصرية إيقاع الواقع الرتيب المطمئن قبلها على كل الصُّعُد ، كما بينا ذلك في إشكالية الواقع العام والواقع الثقافي ، مما أفرز بدوره حالة إشكالية بين واقع ما قبل النفط وواقع ما بعده ، تتمثل في مظاهر الحسرة والحنين

إلى الماضي ، وفي المقارنة المستمرة بينه وبين الحاضر ، وذلك في إطار من النوستالجيا هو أقرب إلى الإحساس بالفقد والضياع عند الجيل المخضرم ، خاصة ممن واجهوا إشكالية التقاطع بين الواقعين ، وعانوا معادلة التكيف وقسوتها ، مما يمكن أن تلخصه هذه السطور للباحث والمؤرخ المعاصر مبارك الخاطر : «كان الزمن أواخر القرن التاسع عشر ، ويومها كان مجتمع البحرين عامة مجتمعاً محافظاً على أخلاقياته الإسلامية ، فالشباب يتزوجون مبكرين إذ لا تغالي في المهور ولا شطط ، لذلك يكاد يكون مجتمعهم خاليا من الزواني والزناة الذين يتعاون الحاكم والقاضي في قطاع دابرهم إن وجدوا ، وهو مجتمع يكاد يخلو من الخمور وشاربيها . . . وكذلك فإنه آنذاك ليس بمجتمع ربوي»[88] . وتلك نتيجة طبيعية ما دام العالم الواسع قد غدا بمنزلة قرية صغيرة بعد التطور التكنولوجي الحديث ، بل صار أصغر من ذلك في زمن العولمة .

ولئن كان ثمة تناقض ظاهر بين إطاري إشكالية الاختمار ، بحيث يمثل الأول تباعداً بين الفترات ، في حين يمثل الثاني امتداداً أي تقارباً واتصالاً في النهاية بين تلك الفترات ، فإن هذا بالضبط ما كنا عنيناه حين تحدثنا قبل قليل عن التقاطع الإشكالي بين صفة «الإشكالية» وفعل «الاختمار» وبين سكون الحركة وحركة السكون ، مما يحيل التباعد المكاني بين فترات السكون (الظاهري الاختمار) تقارباً وتواصلاً زمانياً يمثل حركة متصلة هي التي كانت تنطوي عليها فترات الاختمار السكونية وتختزنها بالقوة . وهذا ما يجعل الحركة متصلة بالسكون لأنها تخرج منه ، ويجعل السكون متصلا بالحركة لأنه يفضي إليها ، حسب نظرية الشاعر الفيلسوف أبي العلاء المعري[90] ، إذ ليس ثمة سكون مطلق ولا حركة مطلقة ، بل هي إشكالية التقاطع بين السكون والحركة ، يحدد طبيعتها وإشكالها وصورها ودرجاتها ما أسميناه بإشكالية الاختمار ، قوة وضعفاً ، أو طولاً وقصراً ، أو تباعداً واتصالاً ، أو خفاء ووضوحاً ، أو توهجاً وانطفاءً .

وأخيرا ، فإن إشكالية الاختمار هي خميرة الإشكاليات جميعاً تماماً كما أن «السكون» خميرة كل الحركات ، وكما أن المركز خميرة الدائرة والنواة الإبداعية

خميرة النص الإبداعي ، وهذا يعني أن ظاهرة الاختمار تتقاطع مباشرة مع ظاهرة أخرى هي «التعبير» ، تلك الظاهرة التي تمثل وجهها الآخر ، وبذلك يدخل كل من ظاهرتي (الاختمار والتعبير) طرفين في ثنائية إشكالية من شأنها أن تنتج خصوصية نوعية من تراكمات الفعل الثقافي هي الإبداع الأدبي ، ولذلك لا تكتمل صورة ظاهرة الاختمار حتى يتم الكشف عن فضائها التعبيري الذي تنزع نحوه ، وهو ما نتناوله بالبحث في «إشكالية التعبير» بوصفه حلقة أخيرة موصلة بين الفعل الثقافي والخلق الأدبي .

4 - إشكالية التعبير (الإظهار)

تمثل إشكالية التعبير ، كما ذكرنا ، الوجه الآخر المكمل لإشكالية الاختمار ، والتي ستتحول في مستوى البحث عن بنية النص الإبداعية إلى ما دعوناه ظاهرة «الإضمار»[91] . من هنا يتضح الوجه الإشكالي من العلاقة بين الاختمار أو الإضمار والتعبير عنه .

ومثلما هي إشكالية (الاختمار) ضاربة بجذورها عمقاً في تربة الواقع البحريني العام ، كذلك الحال مع إشكالية التعبير هذه ، إلى الحد الذي يمكن ربطهما بالذاكرة الأسطورية (الدلمونية) مباشرة ، إذا ما انفلت بنا الخيال بعيدا ، على اعتبار أن مكونات تلك الأسطورة ذات طبيعة «اختمارية» بين عنصري الماء والتربة في تفاعلهما المشترك الخفي الذي يعقبه خلق الحياة «والتعبير» بمظاهرها وكائناتها الطبيعية الحية (كالنخلة خاصة) ، عن إشكالية «الاختمار» نفسها .

غير أن ما يعنينا ، هنا ، من أمر هذه الإشكالية التعبيرية من الناحية التاريخية ، هو الزمن الانفجاري الواضح الذي برزت فيه ، كما هو الشأن مع إشكالية الاختمار ، محولة سلسلة تراكماتها الطويلة والرتيبة التي تجرها وراءها إلى فعل ناجز ذي خصوصية نوعية هو حصيلة تاريخها الإشكالي المتراكم ، ذلك هو زمن التحولات السريعة والشاملة في بنية الواقع العام والواقع الثقافي التي عاصرت وأعقبت مرحلة النفط وصناعته الحديثة .

فعلى صعيد الواقع العام ، كانت ثورات الغواصين المتكررة في مطلع القرن العشرين باسم (الهدات) وكان آخرها (ثورة الخير) عام 1934 ، تمثل مظهراً من مظاهر التعبير في بنية الواقع من جانبه الاقتصادي ، كما تمثل الحركات الوطنية المتتالية التي أعقبت انبثاقها الأولي هدات الغواصين وواكبتها ، مظهراً آخر أكثر نضجاً من مظاهر التعبير السياسي في ارتباطه بتغير البنية الاقتصادية من إشكاليات ما قبل النفط إلى إشكاليات ما بعده .

وقد نما مع المظهرين المبكرين الاقتصادي والسياسي مظهر تعبيري ثالث هو التعبير الاجتماعي ذو الصبغة الفكرية البسيطة الذي مثلته مظاهرات طلبة المدارس منذ بداية إنشائها في مطلع القرن العشرين ، ولم يكن ذلك المظهر الفكري البسيط بعيداً عن مظاهر التعبير الفكرية المبكرة التي انبثقت في بداية ذلك القرن ، قبيل التعليم ، مع إنشاء «نادي إقبال أوال» 1913 ، ثم «النادي الأدبي» ، فـ «المنتدى الإسلامي» ، والتي واصلت سلسلة تطورها مع صعود الحركة الوطنية في أروقة أندية الخمسينيات ، كما تقاطعت مع مظاهر التعبير الاقتصادية والفكرية والتعليمية والاجتماعية النامية ، المتمثلة في إضرابات عمال النفط ومظاهر طلبة المدارس الحديثة ، والانتفاضات الشعبية . .الخ ، وظلت تلك المظاهر التعبيرية المختلفة تتداخل وتتقاطع وتتراكم حتى وصلت إلى ذروتها الإشكالية المتفجرة مع حركة الستينيات الشعبية الواسعة التي مثلت فضاء تعبيرياً واسعاً ومعقداً جمع مختلف مظاهر التعبير في سلسلتها الطويلة والمتشعبة على الصعيدين الزماني والمكاني .

وكانت الصحافة ، إلى جانب منابر الأندية ومقاعد الدراسة قبلها ، تمثل دائماً أوج النزوع التعبيري عن حالة الاختمار المنفجرة . وهذا ما عكسته بالفعل الصحافة منذ نشوئها الأول على يد رائدها عبدالله الزائد الذي كان قبل ذلك أديباً وشاعراً ومصلحاً اجتماعيّاً وسياسيّاً ومثقفاً وتاجراً ، ولم يكن ذلك من قبيل المصادفة المحض[92] . وكذلك الأمر مع صحافة الخمسينيات وأصحابها ، كما أوضحنا من قبل ، مع الأخذ في الاعتبار تطور بنية المجتمع الاقتصادية من وضعها

الأرستقراطي إلى وضعها البرجوازي ، قبل أن تصل إلى تطلعها الشعبي في منتصف الستينيات بعد فترة اختمار طويل كانت الصحافة هي أبرز نتائجها ، وأوضح مظاهرها التعبيرية .

وقد كان من أهم ثمرات إشكالية التعبير ما سميناه من قبل بإشكالية الحريات العامة وفي مقدمتها حرية الرأي والفكر والتعبير ، وقد عمقت إشكالية «الحرية» وجود عدد من إشكاليات الواقع ، ونمت بذورها الكامنة والمتخلفة في حركته المتطورة وأهمها إشكالية السلطة/ الشعب .

وبعد ذلك ، لا عجب في اعتبار أية إشكالية ، خاصة في مرحلة ما بعد النفط المركبة ، هي الإشكالية ـ الأم ، أو الإشكالية ـ الجذر المولدة لبقية الإشكاليات ما دامت البنية الإشكالية (بنية تركيب الإشكاليات وعلاقتها بعضها ببعض) قد تحولت وتطورت من بنيتها (الشبكية) المتنامية أفقياً أو سطحياً ، إلى بنيتها (المروحية) المتنامية عمقياً أو حلزونياً ، مما يقضي برؤية الإشكالية الواحدة ، مهما قل شأنها إن جاز ذلك ، في وضع متناوب بين المركز والمحيط في دائرة إشكاليات الواقع ، أو هي غير موجودة في مكان محدد ، نظراً لوجودها المتحرك (وجود أثرها) في كل مكان من بنية الواقع[93] .

إن مثل تلك البنية الحركية المعقدة ذات الحركة المروحية المتناوبة في سرعة متداخلة مذهلة بين إشكالية الاختمار وإشكالية التعبير ، بين السكون والحركة ، هو ما يمكن أن يسمح للعواطف أن تمور في الأعماق وللأفكار أن تتردد أصداؤها في زوايا النفس الجائشة ، وللخيال أن يحلق في إبداعه وهو يقوم بدور الحوذي في قيادة أفراس العقل والعاطفة ودفعها على طريق طويلة يمتد طرفها الأول الخفي من أرض الواقع المعيش ، وينتهي أو يذوب طرفها الآخر الخفي أيضاً في سماء الواقع المتصور (الجمالي) ، تماماً كانحناءة قوس قزح بين الأرض والسماء وهي تحفل بزفة الألوان والبهجة السمو ، ذلك هو الإبداع (الأدبي) والفني .

الهوامش والمراجع

(1) نشير هنا إلى بحثنا الموسوم (**إشكالية الواقع العام في البحرين قبل النفط وبعده**) غير منشور ، وهو بحث في جزأين : عن **قبل** النفط والثاني بعد النفط .

(2) السكونية هنا ، قد تنتج عن «سرعة» حركة الانقسام التي تتميز بها ثنائيات الواقع في تلك الفترة من غير أن تكون هناك فرص كافية لاختمارها وتراكمها ، ومن ثم تفاعلها وتصادمها بما يضعها في حالة إشكالية كالتي تميزت بها الفترة اللاحقة . إن سرعة الحركة في النهاية تكون حسب هذا المفهوم .

(3) إن السرعة الانقسامية الرتيبة والمتكررة تقود في النهاية إلى البطء والسكون ، كما ذكرنا .

(4) نعني البحثين المشار إليهما سابقا في جزأين : **قبل** النفط وبعده .

(5) من هذه الأبحاث كلمة الدكتور ابراهيم عبدالله غلوم التي قدم بها لمجلة العلوم الإنسانية الصادرة عن كلية الآداب بجامعة البحرين ، عدد 4 صيف 2001 .

(6) كل الدارسين يعتبرون هذه الأقاليم الثلاثة مرتكزات النهضة الثقافية الحديثة في البحرين . راجع مثلاً كتاب الرميحي ، محمد غانم : **قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين** ، ط7 ، الكويت : مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، 1976 ، ص128 ، الذي ستأتي الإشارة إلى تفاصيله فيما هو قادم من الهوامش . وانظر كذلك مقالة الطائي ، عبدالله : اليقظة الأدبية في البحرين ، **جريدة البعثة الكويتية** ، عدد 4 ، 1953 .

(7) المقصود هنا بحثنا عن الواقع العام قبل النفط وبعده .

(8) نعني به وجه الائتلاف والاتصال بين الواقعين .

(9) الشيخ عبدالوهاب الزياني أحد زعماء الحركة الوطنية في مطلع العشرينيات من القرن العشرين ، وأول من أخذ على عاتقه الدعوة إلى التعليم الرسمي في البحرين .

(10) غلوم ، إبراهيم عبدالله ، مجلة العلوم الإنسانية .

(11) يؤكد الباحث على هذه الحقيقة في مجمل بحثه الموسوم (**المسرح والتغير الاجتماعي في الخليج العربي**) ، أطروحة دكتوراه دولة من الجامعة التونسية ، 1983 ، انظر مثلا (التمهيد) وتقع الاطروحة في جزأين طبع الثاني منهما فقط ، وصدر في سلسة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، عدد 105 ، سبتمبر ، 1986 .

(12) الرميحي ، محمدغانم : قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين ، ص128 .

(13) ينظر د .إبراهيم عبدالله غلوم إلى هذه المسألة نظرة مستقبلية فيراها في أفقها الأخير الجامع لكل تلك التناقضات أو الناتج عنها ، حيث كانت الجماعة المؤسسة للتعليم الأهلي في مدينة المحرق والمنامة ، وهي جماعة شعبية ، «**لم تحث خطى التأسيس من أجل مواجهة الآجل ، بل من أجل المحافظة على التنوع الثقافي الذي يشكل منظومتها**» . لذلك نجد الباحث في ختام مقالته يدعونا إلى ضرورة «**احترام التحيزات الثقافية التقليدية التي ينحدر منها كل فرد**» . راجع افتتاحية مجلة (العلوم الانسانية) المشار إليها سابقا .

(14) غلوم ، مجلة العلوم الإنسانية ، إضافة إلى هذه الإشكالية القومية التي دفعت «المجتمع الإيراني» في البحرين إلى افتتاح المدرسة الإيرانية الخاصة سنة 1923 . انظر الرميحي ، قضايا التغيير ، ص 148 .

(15) انظر المصدر نفسه في مرحلة التأسيس ـ وانظر كذلك : العقاد ، صلاح الدين : **التيارات السياسية في الخليج العربي** ، ط1 ، د .ت ، مكتبة الأنجلو المصرية 1974 ، ص71 .

(16) بولا نتزاس ، نيكولاس : **الماركسية والطبقات الاجتماعية** ، ترجمة : عمر حازم ، ط 1 ، بيروت : دار ابن خلدون ، 1975 ، ص45 .

(17) سنطلق مصطلح السكونية أحياناً على مرحلة ما قبل النفط ، ومصطلح المتحركة أو الحركية على مرحلة ما بعد النفط ، بعد أن تبلور البحث في هذا الاتجاه ، فالإشكاليات السكونية هي الثنائية والإشكاليات الحركية هي المركبة ، دون أن ننسى عملية الجدل القائمة بين الحركة والسكون في أية مرحلة من المراحل .

(18) الرميحي ، قضايا التغيير ، ص139 ، وانظر هذه الصورة مفصلة في كتاب الأنصاري ، محمد جابر : **لمحات من الخليج العربي** ، ط1 ، البحرين : الدار العربية ، 1970 ص95 ، «الحياة المدرسية ونسبة الحضور» .

(19) نشير هنا إلى إشكالية (التراث والمعاصرة) التي لم نفرد لها مكانا خاصاً في البحث نظرا لتوزعها على شبكة الإشكاليات الأخرى .

(20) راجع تفاصيل (حفلة التخرج من المطوع) إلى جانب عدد من صور الماضي المميزة للواقع العام قبل النفط (السكونية) في كتاب الأنصاري (لمحات من الخليج العربي) ص98 .

(21) قضايا التغيير ، ص121 .

(22) قضايا التغيير ، ص123 .

(23) قضايا التغيير ، ص121 .

(24) قضايا التغيير ، ص124 .

(25) وذلك لكون «مجتمع البحرين مجتمعا إسلاميا ، فقط حافظ على الكثير من تقاليده القديمة التي يأتي في أولها وأكثرها أهمية ، الاعتبار الكبير الذي يكنه هذا المجتمع للدين . ولعل مما يوضح هذه النقطة استمرار وجود المدرسة الدينية القديمة التي استمرت في العمل مستقلة إلى أن تم دمجها بمديرية التعليم سنة 1960 ، ص151 .

(26) قضايا التغيير ، ص161 . ونلمح هنا مرة أخرى إلى إشكالية المعاصرة والتراث .

(27) قضايا التغيير ، ص151 .

(28) قضايا التغيير ، ص152 .

(29) قضايا التغيير ، ص152 .

(30) في الواقع ، معظم شعراء تلك الفترة اشتغلوا بمهنة التعليم ، وبعضهم فتح مدارس خاصة له .

(31) يمكن الرجوع من أجل مزيد من التفاصيل التاريخية والتحليلية لأطروحة الدكتور إبراهيم غلوم (المسرح والتغير الاجتماعي في الخليج العربي) .

(32) الخاطر ، مبارك : **القاضي الرئيس : الشيخ قاسم بن مهزع** ، ط1 ، البحرين 1975 ، ص136 ،

وانظر أسماء الأعضاء في الصفحة نفسها .

(33) الخاطر ، مبارك : **المنتدى الإسلامي** ، ط16 ، البحرين : مركز الوثائق التاريخية ، 1981 ، ص16 .

(34) انظر جميع تفاصيل قصة المكتبة والنادي في دراسة مطولة نشرت في جريدة **الاتحاد الأسبوعي** الإماراتية لمبارك الخاطر بعنوان (نادي إقبال 1913) وهي جزء من دراسة (بواكير المؤسسات الثقافية في الخليج) . عدد الخميس بتاريخ 1981/12/10م . أبو ظبي

(35) الأنصاري ، لمحات الخليج العربي ، ص10 ، المطاوعة هم رجال الدين .

(36) تختلف المصادر التاريخية حول فترة بقاء هذا النادي البكر . انظر المصدر السابق ، وانظر : المنصور ، أنيسة : **دراسات في أدب البحرين** ، ط1 ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1980 ، ص116 ، الفصل الثالث بقلم أنيسة المنصور : تاريخ نشأة الأندية ، ويرى الخاطر أنه دام شهرين انظر مقالته : نادي إقبال أوال .

(37) دراسات في أدب البحرين ، ص116 .

(38) الأنصاري ، لمحات من الخليج العربي ، ص10 ، وتجدر الإشارة إلى أن أعضاء النادي انقسموا منذ البداية إلى فريقين ، متحرر ومحافظ ، في إطار الرؤية الدينية ، وذلك حسب قرب هذا الفريق للمكتبة التبشيرية أو بعده وتجنبه لها ، انظر مقالة الخاطر (نادي إقبال أوال : البداية والنهاية) .

(39) انظر بحثنا وعنوانه (اشكاليات الحركة الشعرية) . جامعة عين شمس ، ع 8 ، ج 2 **حوليات كلية الآداب** .

(40) دراسات في أدب البحرين ، 1980 ، ص116 .

(41) **الهولة** ، والأصل : الحولة ، أي الذين تحولوا من البر الفارسي إلى البر العربي من الخليج ، ويرى أكثر المؤرخين أن أصولهم عربية .

(42) يتضح ذلك من أسلوب كتابتهم العربي الركيك ومحاضراتهم العامة ، انظر : **المنتدى الإسلامي** لمبارك الخاطر .

(43) المنتدى الإسلامي ، ص129 .

(44) زكريا ، قاسم : **الخليج العربي** ، ط1 ، معهد البحوث والدراسات العربية 1974 القاهرة ، ص119 ، وصحيح أن الإشكالية الدينية (المحافظة والتحرر) كانت السبب المباشر في إقفال نادي إقبال أوال ومكتبته ، إلا أن الإشكالية السياسية لم تكن غائبة تماماً عن ذلك الحدث ، فقد كان البعض من المثقفين آنذاك يتخوفون من الاختلاط بأعضائه أو الاشتراك في النادي لشعورهم أنهم يتدخلون في السياسة ؛ يقول الحاج محمد بن مبارك الفاضل أن ناصر خيري حاول معه كثيراً لكي ينضم إلى النادي فرفض وذلك بسبب اعتقاده يومها «إن ناصرا وأصدقاءه من الأعضاء قد يورطون أنفسهم في تداخلات سياسية لا قبل لهم بها» . انظر مقال الخاطر المذكور عن النادي .

(45) المنتدى الإسلامي ، ص40 .

(46) يلخص الخاطر التهمة في بيت من الشعر ألقاه شاعر عربي في المنتدى اتهم فيه الحكم بأنه مسير من قبل الإنكليز ، انظر تفاصيل الحادثة في المنتدى الإسلامي ، ص40 .

(47) دراسات في أدب البحرين ، ص120 .

(48) دراسات في أدب البحرين ، ص120 .

(49) دراسات في أدب البحرين ، ص120 .

(50) دراسات البحرين ، ص120 ، بقليل من التدقيق يمكن اكتشاف دبيب شبكة الإشكاليات القديمة (ما قبل النفط) الخفي وراء تتابع نشوء الأندية المذكورة ؛ فنادي البحرين قومي الاتجاه ومنحدر من بنية النادي الأدبي (ذات العصبية القبلية السنية الارستقراطية) ، وكلاهما في المحرق . ونادي العروبة في المنامة (العاصمة التجارية) ذو توجه ثقافي عروبي ولكنه مكون من أعضاء شيعة ، والنادي الأهلي معظم أعضائه من الهولة وهو جزء من تركيبة المنتدى الإسلامي ولكن من غير اهتمام واضح بالجانب الديني الذي عرض عنه في ذلك نادي الإصلاح بالمحرق . وما جعل وجود هذه الشبكة الإشكالية يضمر ، ودبيبها يخف ، هو اهتمام تلك المؤسسات بالتقاطع الإشكالي بين الثقافة والسياسة ، وكانت تلك إشكالية المرحلة بامتياز التي ساعد على تذويب وإخفاء كل الفوارق والثنائيات الإشكالية السابقة .

(51) قضايا التغيير ، ص228 ، انظر أيضاً ، التيارات السياسية في الخليج للدكتور صلاح الدين العقاد ، ص270 ، حيث يؤكد الصلة بين الأندية وقيادة الحركة الوطنية في الخمسينيات .

(52) التيارات السياسية في الخليج ، ص121 .

(53) التيارات السياسية في الخليج ، ص121 .

(54) الزيدي ، مفيد : مؤشرات التحول الديمقراطي في البحرين ، مجلة **المستقبل العربي** ، 270 ، اغسطس 2001م .

(55) كان تخلف الحركة النقدية عن مسارات الحركة الأدبية المختلفة في البحرين مبعث شكوى الأدباء والنقاد على حد سواء ، ويتضح ذلك من المقابلات الصحفية والندوات ، والمحاضرات إلى الحد الذي جعل الشاعرة حمدة خميس تعتبر «النقد ليس بذي أهمية قصوى» انظر ملحق جريدة الخليج الثقافي الإماراتية الصادر بتاريخ 1981/6/13 ، ويمكن في ذلك مراجعة واحد من الأمثلة الصحفية وهو تلك السلسلة من اللقاءات التي أجرتها مجلة **صدى الأسبوع** البحرينية مع خمسة من النقاد والأدباء بعنوان (خمسة نقاد يقيمون الحركة الأدبية والنقدية في البحرين) وهم حسن الجشي ، محمد جابر الأنصاري ، أحمد المناعي ، حسين الصباغ ، وعبدالرحمن الصوير ، وكلهم يؤكدون هذه الحقيقة ، انظر أعداد المجلة ابتداء من أول فبراير 1972 وما بعده .

(56) طرابيشي جورج ، **الاستراتيجية الطبقية للثورة** ، بيروت : دار الطليعة ، ط1 ، 1970 ، ص111 .

(57) **النهج الفكري** ، أسرة الأدباء والكتاب في البحرين ، مطبعة النجاح ، البحرين 1970 .

(58) المنتدى الإسلامي ، ص40 .

(59) انظر مثالا على ذلك الرومي ، نورية : **الحركة الشعرية في الخليج العربي بين التقليد والتطور** ، ط1 ، الكويت : 1980 ، ص479 ، وتعتبر هذا الشعر «وثائق سياسية خالصة يطغي فيه الالتزام على الفن» .

(61) راجع بحثنا المنشور في حوليات كلية الآداب (إشكاليات الحركة الشعرية) المشار إليه سابقا .

(62) انظر مثلا دعوة عبدالله الزائد في جريدة (البحرين) نهاية الثلاثينيات إلى الاتحاد بين إمارات الخليج ، وهي الدعوة نفسها التي تبنتها فيما بعد الحركة الوطنية في الخمسينيات في إطار

دعوتها القومية للوحدة بين الأقطار العربية ، في هذه المسألة انظر : الباكر ، عبدالرحمن ، **من البحرين للمنفى** ، بيروت : دار مكتبة الحياة ، ص77 ، وانظر دعوة الزائد في الخاطر ، مبارك : **نابغة البحرين ، عبدالله الزائد** ، البحرين : الشركة العربية ، 1972 ، ص60 .

(63) التيارات السياسية ، ص269 .

(64) نابغة البحرين ، ص47 .

(65) كان السبب نشر الزائد مقالته التي يدعو فيها إلى الاتحاد بين دول الخليج ، وذلك بالرغم من اعتراض الرقابة السياسية ، نابغة البحرين ، ص55 .

(66) الزايد «هو عبدالله بن علي بن جبر آل زايد ينتمي لإحدى الركائز القوية في قبيلة العنزة والتي ينتمي إليها أيضاً آل خليفة وآل الصباح والفاضل وآل سعود والجلاهمة تشده بجانب روابط القرابة بالعائلات الحاكمة بالمنطقة رابطة المصاهرة القوية وخاصة آل خليفة «من محاضرة لابنة الزائد موزة عبدالله الزائد ، نشرت في جريدة **الأضواء** البحرينية بتاريخ 1981/3/5 .

(67) نابغة البحرين ، ص56 ، انظر قصة احتجاب الجريدة ، ص54 ، وكان عذر الزائد هو أزمة الورق ، والمقصود بالاتفاق ما دار بين الزائد والسلطة لإصدار بعض الأعداد يمهد فيها لاحتجاب الجريدة بالأعذار المقبولة .

(68) التيارات السياسية ، ص270 .

(69) التيارات الساسية ، ص270 .

(70) راجع ترجمة غازي القصيبي ، الهاشمي ، علوي في **شعراء البحرين المعاصرين** ، البحرين ، 1988 .

(71) راجع الخلاف الذي نشب في الصحافة بين حسن الحبشي وأحمد المناعي حول ريادة الرومانسية في الخليج ، هل هي على يد فهد العسكر الشاعر الكويتي كما يرى المناعي؟ ، أم هي على يد إبراهيم العريض؟ كما يرى حسن الجشي ، انظر مجلة **صدى الأسبوع** ، البحرينية ، العددين 92 و94 بتاريخ أغسطس 1971 .

(72) الجريدة المشبوهة هي **الخليج** وكانت تصدر باللغتين العربية والإنكليزية 1955 - 1956 ، وقد أحرق المتظاهرون مكاتبها في تلك الفترة ، انظر موضوع الصحافة في (دراسات في أدب البحرين) الصادرة عن معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة 1980 .

(73) صدرت جريدة **الخميلة** بين 1952 - 1956 وكان يحررها كاتب عراقي ، واهتمت بنشر القصائد والقصص والمقالات العامة ، واتسمت بالركاكة ، انظر دراسات في أدب البحرين .

(74) كانت هناك نشرة شركة بابكو للنفط (نجمة البحرين) وهي نشرة «دعائية شهرية» يصدرها أحد الأجانب وتتكون من أربع صفحات صغيرة الحجم . انظر دراسة جليل العريض (صحافة البحرين) ضمن دراسات في أدب البحرين ، ص42 .

(75) دراسات في أدب البحرين ، ص41 .

(76) من أبرز الإشكاليات القديمة التي نعنيها هنا إشكالية الطائفية .

(77) راجع الأجزاء الثلاثة من كتابنا الموسوم **السكون المتحرك** ، ط1 ، اتحاد كتاب وأدباء الإمارات ، 1992 .

(78) راجع الجزء الثالث الخاص ببنية المضمون من كتابنا (**السكون المتحرك**) .

(79) التيارات السياسية في الخليج العربي ، ص274 .

(80) التيارات السياسية ، والقصد هنا من استخدام مصطلح (العودة) التشديد على قانون استمرارية هيمنة السلطة السياسية عبر الصحافة .

(81) الأول هو رائد الصحافة الستينية وصاحب جريدة **الأضواء** 1965 **ثم أخبار الخليج** وصاحب أكبر مؤسسة صحافية تجارية حتى الآن ، توفي عام 1980م والثاني صاحب جريدة ثم مجلة **صدى الأسبوع** 1969 ويعمل الآن بالتجارة أساسا إلى جانب رئاسة تحرير المجلة التي تم بيعها إلى مؤسسة أخرى عام 1999م ، والثالث يعمل بالتجارة وهو صاحب مجلة **المجتمع الجديد** ، 1970 وكانوا جميعا من السياسيين والعناصر المثقفة التي ساهمت في حركة الخمسينيات الوطنية ، وتم نفيهم وإبعادهم قبل عودتهم إلى الوطن .

(82) التيارات السياسية ، ص274 .

(83) تقرير أدبي أعد بإشراف أحمد المناعي ، البحرين : أسرة الأدباء ، 1973 ، ص8 .

(84) تقرير أدبي ، ص8 .

(85) انظر مثالا على ذلك قصيدة عبدالرحمن رفيع التي تنقل صورة لهياج الطلبة وثورتهم في إطار من الرمز البسيط في ديوان (الدوران حول البعيد) وهي بعنوان (مع الجرح والقلب المعني) .

(86) انظر تتبعنا لشبكات إشكاليات قيام الأندية في الهاشمي ، علوي ، إشكالية الواقع العام في البحرين قبل النفط وبعده ، غير منشور .

(87) يذكر هنا بالشكل الشبكي الذي تصورناه لهذا النوع من التكاثر الثنائي الإشكالي ، في مطلع البحث . القاضي الرئيس ، ص107 ، وللمزيد من الرؤية حول هذه النوستالجيا يمكن مراجعة الفصل الموسوم بـ(صراع القديم والجديد في الخليج قبل أربعين سنة) في كتاب الأنصاري ، لمحات من الخليج العربية .

(89) نذكر هنا بالشكل المروحي ذي المركز الواحد الذي تصورناه لإشكاليات ما بعد النفط .

(90) يقول المعري في (رسالة الهناء) : هذه الأبيات المتفرقة التي يجمعها المعنى نفسه :
انظر **رسالة الهناء** ط3 ، بيروت : منشورات دار الآفاق الجديدة ، 1979 ، ص12 .

والمرء مثل الحرف ـ بين سهاده ... وكراه ـ يسكن تارة ويحرك
والناس ـ بين حياتهم ومماتهم ـ ... مثل الحروف : مسكن ومحرك
إذا مرت الأوقات حرك ساكن ... وسكن في أضعافها ـ المتحرك
ونحن ـ بعلم الله ـ من متحرك ... يرى ساكنا ، أو ساكنا ، يتحرك
فيا ألف اللفظ : لا تأملي ... حراكا ، فما لك إلا السكون

(91) راجع (إشكالية الذاكرة الأسطورية) في الفصل الأول .

(92) تقول ابنة الزائد في محاضرة عن ابنها متتبعة مراحل حياته منذ طفولته : «واشتد عوده وغدا رجلا وتولى تجارة والده وأجداده ـ تجارة اللؤلؤ ـ فأجاد فيها وكان لتجارة اللؤلؤ هذه العامل الأوفر في بلورة أفكاره وتنميتها» **جريدة الأضواء** البحرينية بتاريخ 1983/3/5 .

(93) وهو ما يتوازى مع ما أسميناه في بنية النص «الروح الهاربة» . انظر في بحثنا عن إشكاليات الحركة الشعرية (إشكالية الغموض) .

* * *